962

11

962

Eskişehir İl Halk Kütüphanesi
Dmb. Kayıt No. :
Tasnif No. :

Eskişehir Memleket Kütüphanesi
Kısım
Eski kayıt No. 1591
Yeni Kayıt No. 660
Tasnif No. 492 = 160

١٥٩١

1470

929

کتاب
دلی حافظ

من سن سنة حسنة فله اجرها واجر ما عمل بها الى يوم القيمة ومن سن
سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيمة

سعد الله
زاده على
الشرعة

1

هذا كتاب جلال الدواني

عبد الله اليزدي

هذا الكتا الي يلي السيد ولي حافظ افندي

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لمن خلق الانسان وعلمه البيان • وشكراً لمن اعلمه بدايع المعاني وروايع التبيان • وصلوة على نبيه المبعوث باكمل الاديان • المنعوت بافصح اللسان وآله مصابيح العرفان • ومفاتيح الغفران • قوله نحمدك اللهم اه والاصل فيه يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الميم ولا يقاس عليه غيره قوله على ما لانه من خصائص هذا الاسم اعطيتنا وشيلنا في محمود عليه بمعنى لام التعليل من قبيل قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هديكم اي لهدايتكم وكلمة ما اما موصولة او موصوفة والعايد المفعول محذوف اي الشيء الذي اعطيتناه او على شيء اعطيتناه واما مصدرية وح لا اضمار اي على اعطائك ايانا وكلمة من على الاولين لتحتمل التبيين والتبعيض وعلى الاخير تبعيضية لاغير والسوابغ جمع سابغة وهي التامة الوافية والبوالغ جمع بالغة وهي الكاملة الكافية والحكم جمع حكمة كالنعم جمع نعمة والحكمة هي العلم بالاشياء كما هي عليه قيل والعمل على ما ينبغي قال ابن سينا في الحكمة الفلاسفية الحكيم راست گفتار ودرست كردار وقيل المراد الشريعة الحقة وذكر خصوص الحكم بعد عموم النعم تنبيه على جلالة شانها ونباهة عظم مكانها قال الله تعالى ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا قوله ونصلي اي ندعو ولايتوهم كون على للتضرر لان هذا الحكم مخصوص بلفظ الدعاء والهداية ان عدي الى المفعول الثاني بنفسها فهي بمعنى الايصال وان عدي اليه بالى او اللام فمعناها اراءة الطريق والعرب اسم جنس للعربي كالعجم للعجمي ولان العجم هنا ما سوى العرب ويحتمل ان يكون الاكتفاء بهما لكونهما ا

هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فاصله يا الله امنا بخير فخفف بحذف حرف النداء ومتعلقات الفعل والهمزة اعترض عليه العلامة التفتازاني بانه لا يستقيم في اللهم العنه واهلكه ورد بان القصد بالخير بطريق اجابة الدعاء لا ينافي التصريح بما يدعى به على الغير تامل محمد رمزي رحمه الله

قوله ابدع اي اجود وابدع باعتبار الفصاحة [illegible] التفتيع

ونقدم [illegible] ان

كدخول يا عليه مع لام التعريف وقطع همزته وتاء القسم رمزي رحمه الله

الهداية من بين نوع بني آدم والا فالهداية النبوية لا تختص بهم قال الله تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وقوله على وجه الكل والاتم اما متعلق بالهداية او بالنبوة او بالصلوة او بالحمد وهذا على سبيل منع الخلو اذ يحتمل التعلق بالاثنين او الثلثة او الاربعة على سبيل التنازع قوله لان الحمد يعم الفضايل هي المزايا الغير المتعدية والفواضل هي المزايا المتعدية فان قيل نفس المزايا لا تتعدى والتعدية الا اثر مشترك اجيب بانا لا نسلم ان نفس الفواضل لا تتعدى فانها هي العطايا والنعم لا الانعام والاعطاء ولا شك في تعديتها من المنعم الى المنعم عليه ولو سلم ان نفس الفواضل لا تتعدى اي لا ينتقل من موصوفها فنقول المراد بالمزايا المتعدية الصفات الجميلة الفعلية اي التي من شانها ايراث اثر في الغير كالعفو وايصال الفضيلة والانعام فانها مزايا تتعدى الى الغير يعني ان الغير يتأثر من نفس تلك الصفة بخلاف الصفات الذاتية كالعلم ووجوب الوجود والحسن واعتدال القامة وبالجملة ليس المراد بالتعدية الانتقال بل التأثير قوله من عطايم النوال وفي الصحاح النوال العطاء وكذا المنائل قوله ما لا يحوم حوله وفي بعض النسخ حومه وفي الصحاح حام الطائر وغيره حول الماء وحوما يحوم حوما وحومة اي دار وحاصل النكتة الاولى ان في اختيار الحمد على الشكر اشارة الى ان المحمود تعالى شانه جامع بين جلائل الكمال وجزائل النوال والله تعالى لما كان جامعا للجهتين كان الانسب في مقام ثنائه الاتيان بما لا يختص بجهة دون جهة فتدبر واختير الوصفين معا في تعالى اثره قوله وانه ورد بلفظ الحمد

ثنا مراد السؤال جعل المزايا والموضوعين بمعنى الصفة والجواب الاول بجعله بمعنى الصفة والعطية والجواب الثاني بجعله بمعنى الصفة فقط و

بيان التعدية

لا يخفى على الناظر ان المفهوم من الجواب الاول بمعنى العطية فلا حاجة الى الزيادة على ما حرره [illegible] العقول رمزي رحمه الله

اي في تفاسير الاية الثلثة من الاية والحديث بان القول لم يصدر الله تعالى الاية بلفظ الحمد فيقول الجواب ما فعله النكتة الاولى [illegible] ولنا الكلام في الحديث فلا تغفل

[illegible]

لا يقال لو اراد الحمد فقط على لفظ الحديث لوجب الاتيان بالحمد لله بدل نحمدك لانا نقول انما عدل عنه لما يجيء من قصد افادة الاستمرار التجددي وهذا مع ان الرواية في الحديث مختلفة فقد يروى كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله وهذا يدل على انه لا يتعلق غرض بخصوص صيغة الحمد لكن لما اشتهر الروايتان في لفظ الحمد كان الاولى الحمد فقط على القدر المشترك **قوله** اجذم بالذال المعجمة في الصحاح جذم بالكسر جذما صار اجذم وهو مقطوع اليد وفي الحديث من تعلم القرآن ثم نسيه لقي الله تعالى وهو اجذم وقد يروى عنه بالزاء من الجزم وهو القطع وفي الصحاح جزم من الشيء قطع بعضه هذا ويمكن ان يوجه ايثار الحمد على الشكر بانه لما كان اقوى افراد الشكر فاظهرها دلالة على اتصاف المنعم بالكمال مما هو بالان ولذا قال عليه السلام الحمد رأس الشكر ما شكر الله عبد لم يحمده اختار الحمد تنبيها على هذا المعنى وبانه لما كان ما انعم عليه حين تأليف هذا الكتاب نوعا من مقولة القول والكلام ناسب مقابلته بشكر من هذا القبيل وهو الحمد **قوله** وعلى المدح عطف على قوله وعلى الشكر اي اثر الحمد على المدح لان المدح يعم ما لا اختيار لممدوح فيه اعلم ان التخصيص بالاختيار في الحمد والتعميم في المدح يحتمل ان يكون باعتبار مدخول الباء اعني المحمود به والممدوح به ويحتمل ان يكون باعتبار مدخول على اعني المحمود عليه والممدوح عليه هذا ما اختاره البعض واختار آخرون تخصيصهما بالاختيار وحكموا بترادفهما واما الترادف على جهة التعميم في الحمد ايضا فلم يذهب اليه من يوثق به وقد يفرق بين الحمد والمدح بالعموم والخصوص بوجه آخر بان يقال الحمد لا يكون الا

الا على الفعل المختار بخلاف المدح او يقال الحمد يختص بذوي العلم بخلاف المدح او يقال الحمد يختص بالحي بخلاف المدح كما يستفاد من المحشي او يقال الحمد لا يكون الا على جميل اختياري لا بمعنى ان يكون المحمود عليه نفسه مما فيه اختيار بل بمعنى ان يكون صاحبه مختارا ولو في غيره وهذه الوجوه متقاربة بل متحدة في المآل وفي الجملة لو بني الامر على التفرقة فوجه اختيار الحمد ما افاده المحشي من الوجوه وان بني على الترادف فوجه ايثاره هو موافقة الكتاب والسنة دون ساير الوجوه ويمكن ان يقال مع القول بالترادف انه اثر الحمد لكونه نصا في كون المحمود تعالى مختارا وحملا ايضا بخلاف المدح فانه يحتمل ان يستعمل لا مع الترادف الى القوم المشهور **قوله** ويكون بعد الاحسان قيل القول بان الحمد يكون بعد الاحسان لا قبله ينافي القول بانه ثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة او بغيرها اقول كان مراده ان الحمد لا يقع في مقابلة الاحسان الا بعد الاحسان بخلاف المدح فانه قد يكون الباعث عليه احسانا واصلا وقد يكون الباعث عليه احسانا يتوقع حصوله وهذا لا يقتضي ان لا يقع الحمد الا بازاء الاحسان وقد اجيب بان المراد بالحمد ههنا الحمد العرفي وهو يجب ان يكون متعلقا بالنعمة والتعريف المذكور هو تعريف الحمد اللغوي فارتفع التنافي وفيه نظر لان المحشي ذكر في وجه ايثار الحمد على الشكر ههنا عموم الحمد وشموله للمنعم وغيره وهذا نص في ان المراد ههنا هو اللغوي لا العرفي **قوله** وان كان له سبحانه وتعالى من صفات الكمال صادرا عنه باختياره قال في الحاشية فان قيل قد تقرر ان لا اختيار له تعالى في صفاته والا لزم حدوثها قلت

قد ذكروا ايضا ان الحمد له تعالى على صفاته تعالى يوجب كونه مختارا فيها فاما
ان يصار الى ما ذكره بعض الاذكيا انه لا يلزم من كونه تعالى مختارا فيها حدوثها
واما الى انه تعالى لما كان كافيا فيها ومستقلا بها فكانه مختار فيها انتهى و
الحاصل انهم قد ارتكبوا احد شيئين متناقضين فلا بد من القدح في احدهما ثم
على تقدير القدح في الاولى يظهر ما ادعاه في اصل الحاشية من ان في الحمد اشعارا
بان ما له تعالى من صفات الكمال وجزيل النوال صادر عنه تعالى باختياره واما
على تقدير القدح في الثانية وتسليم الاولى فلا بل ينبغي ان يقال اثبات الحمد له لدلا
لته على انه مستقل في صفاته واعطائه حتى كانه مختار فيها ولا يتلطف الا بحمل
كلام الحاشية على هذا واعلم انهم ادعوا ان يكون صفاته تعالى اختيارا يستلزم
حدوثها واستدلوا عليه بان اثر المختار مسبوق بالقصد والقصد الى
ايجاد الاثر مقارن لعدمه لان القصد الى ايجاد الموجود محال واورد عليه الامدي
انكم ان اردتم ان اثر المختار مسبوق بالقصد زمانا فهو في حقه تعالى ممنوع انما
ذلك في قصدنا الاتفاقي لنا لنقصانه واما ارادته الكاملة فلا يتخلف
عنها الفعل وان اردتم مسبوق ذاتية فمسلم قولكم القصد الى ايجاد
الاثر مقارن لعدمه انما يلزم ذلك لو تقدم القصد زمانا ثم اعلم ان كون
صفاته صادرة عنه بالاختيار او الايجاب انما يتصور على مذهب الا
شاعرة من كون صفاته تعالى زائدة على ذاته واما على القول بعينيتها
كما هو الحق فلا صدور لا بالايجاب ولا بالاختيار ومن شبهه على صحة هذا
المذهب ان الصفات لو كانت زائدة قائمة بذاته تعالى فصدورها عنه

ستجي تزييفه

6

عنه اما بالايجاب فيلزم كونه تعالى فاعلا موجبا في البعض فهو خلاف ما اطبق
عليه واما بالاختيار فيلزم التسلسل في الصفات التي يتوقف عليها التاثير
الاختياري كالعلم والقدرة والارادة والقول بعينية تلك الصفات وزيادة
ما سواها باطل بالاتفاق قوله واناقة اه شيء ضعيف اي نحيف قوله ولما
ذكرنا اخر من الوجهين في الاول اي في اثبات الحمد على الشكر والوجهان
فيه موافقة الكتاب والسنة قوله لان الفعل المضارع يدل على الاستمرار
التجددي بخلاف الماضي فانه يدل على التجدد دون الاستمرار قوله هذا ا
لمقام اي مقام الحمد بازاء الانعام بخلاف ما اذا كان في مقابلة الصفات
الكمالية فانه لا يناسبه الاستمرار التجددي بل انما يناسبه بمقتضى المقابلة
الدوام والثبات المنبئان عن القدم والسرمدية ولا يبعد ان يدعى ههنا
ايضا مناسبة التجدد باعتبار تجدد اثار الصفات الكمالية قوله كما ذكر
في المفصل حيث قال الله الحمد على ان جعلني من علماء العربية قوله
لما يتضمن من الاشارة قيل او لكمال شفقته على اخوانه من العلماء
الراسخين حيث شاركهم في هذا الحمد نظيره ما وقع في التشهد حيث
قيل السلام علينا اقول او للاشارة الى ان حمد الله تعالى ليس مما يقوم
به احد دون احد وان من شيء الا يسبح بحمده والتفصيل ههنا ان صيغة
المتكلم مع الغير يدل على وجود مشارك للحامد في صفة الحامدية فهذا
المشارك اما بنو صنفه من العلماء الراسخين او بنو نوعه من الاناسيين
او بنو جنسه من الملائكة والجنة والناس اجمعين او كل العالمين او ما

فيه ان ما اطبق
عليه الكل حدوث
العالم بالاختيار
فلا يلزم من كونه
تعالى موجبا في
صفاته خلاف
ما اطبقوا عليه
ذلك فتح

قوله عاطلة
اي عارية و
حلية الرجل
صفته كذا في
الصحاح وبعض
بالزينة الظاهرة
صحح

قوله [illegible] بحمد وحده بل بجميع
[illegible] ومعنى ان هذا مراده
انه خبر بان الحمد واجب الا
مستعمل انه وجه معارضة
[illegible] الا [illegible]
من صيغة [illegible]

تخصيص الوجوب بالانعام من قوله [illegible] العرفان [illegible] على البصيرة
[illegible]

ويقول او للاشارة الى ان نعم الله تعالى [illegible]
يختص به احد دون احد انه يلزم ان يكون
في مقابلة النعمة فلا يتوجه او للاشارة الى
الحمد عرفيا وهو مناف لما سبق او وصفه او جنسه
ان حمده تعالى واجب على كل احد [illegible]
الغريب والبعيد والابعد والجماعة تفصيل الحديث
والحمد لكل على طريقة صلوة الجماعة في الجنة
فعلى هذا يحصل [illegible] السبعة وسبب التشارك اما
وتنوعه والمشاركة فيها ان تعالى بذلك او بنو صنفه
واما فوائده [illegible] او الهندي من العلماء العربية
بنو صنفه من الرومي او بنو صنفه من الانسيين او بنو
نوعه [illegible] او بنو نوعه من الانس و
[illegible] والجن [illegible] البعيد
جنسه القريب [illegible] او بنو جنسه البعيد
[illegible] من الحيوانات او بنو جنسه البعيد
نباتات والاشجار او بنو جنسه البعيد [illegible]
شيئا كالحجر والشجر وجودها وعليك
على القول على القول بوجودها الاول م
لا يحصل من هذا فيما سبق واستخرج

محمد الداغي

والشفقة عليهم مقصورة على وجهين احدهما
اداء الواجب عنهم والثاني طلب ازدياد النعم
لهم قال الله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم

[illegible] بالتعبير

لا يخفى ان ما سبق [illegible] من [illegible] الفوائد [illegible]
فاعلون مقام اداء الحمد [illegible] المنعم الحقيقي
الانعام [illegible] النعم عليهم فهذا الشفقة عليهم
فالقول بان الشفقة اداء الواجب
غيرهم لا الصدور [illegible]
من عالم
بل الحيوانات كلهم
نحو السوال

[illegible]

او ما يختص به من الجوارح والموارد وتشريك الغير حـ اي تعريضا لها للاشتراك
او الاشتياق عليه اولدفع توهم اختصاص الحامدية ومضروب الثلثة
في الجنة خمسة عشر وان لم يخل بعضها عن بعد كاحتمال تشريك الموارد المشفقة
عليها ويحتمل وجوه اخر في المشارك وفي سبب التشريك لا يخفى عليك بعد التأمل
قوله ان حمد الله تعالى ليعم الموارد الثلثة اقيد ان هذا يقتضي ان يكون الحمد
محمولا على الحمد العرفي الذي هو الشكر اللغوي او قريب منه بادنى تفاوت
وما ذكر سابقا في وجه ايثار الحمد على الشكر من قصد تعميم الفضائل والفواضل
يقتضي ان يكون المراد بالحمد ههنا اللغوي فبينهما نوع التنافر وغاية
التوجيه ان يقال ههنا اللغوي ويخص بالذكر غاية الامر انه يعتبر بعموم
فقه اعتقاد الجنان وافعال الاركان لا على انهما داخلان في الحمد
بل على انهما مقترنان بالحمد ومن [illegible] وعبارة المحشي لا يعني
بهذا التكلف اقول ولا يخفى ان ما افيدك لا يصلح توجيها لعبارة المحشي
لا يصلح توجيها لايثار صيغة المتكلم مع الغير اللهم الا ان يوجه بوجه بعيد
بجعل شرط الحمد حامدا فان نسبة الفعل الى الشرط لا يستعار بخلاف
نسبته الى الالة والوجه ان يقال هذا مبالغة في استحقاقه تعالى الحمد
اللغوي حتى لا ينبغي ان يحمده باللسان وحده بل ينبغي ان يصير سائر
الاعضاء لسانا في حمده تعالى كما يقال ابصار الحبيب ليس بالعين وحده بل
بجميع الجوارح ومحبته ليس بالقلب وحده بل بجميع الاعضاء قال الشاعر
ليس الفؤاد محل حبك وحده كل الجوارح في محبتك فؤاد قوله

وهو اعتبار وصول النعمة الى الشاكر في مفهوم الشكر دون الحمد العرفي على ما هو رأي بعض عس

اقول هذا الكلام ناش من عدم التدبر في قول المحشي ووجهه ان يجعل ما يحمد به من الموارد حامدا الخ لا حاجة الى ما تكلف به هذا المفيد ولا الى توجيه المحشي كلامه ولا الى توجيه كلام الخطائي لمحمد الشهير بالنقشبندي

اقول يمكن ان هذا الكلام العجيب ناش من عدم التدبر في قول المحشي ووجهه اه وذلك لا يخفى على المتدبر لا دخل لهذا القول في دفع ما افاده المعترض فلا يعتد والا يعني التوجيه [illegible]

[illegible]

قوله ووجهه ان يجعل ما يحمد به من الموارد حامدا فيكون من قبيل المبالغة من قوله
تحدث ان نفس الشخص الحامد داخل ولا يخفى انه يبعد جعل الة الفعل مشاركا
للفاعل في الاخبار عن الفعل كما يقال نقطع باخبار اسناد القطع
الى القاطع حقيقة والى الالة مجازا اقول قد يناسب امثال ذلك في المقا
مات الخطابية والشعرية كما قدمنا ولا يلزم منه ان يكون حسنا في
جميع المقامات ثم لا شك في لطفه في مقام الحمد والذوق السليم يشهد به
قوله وهذا كما ذكره بعض اهل التحقيق المراد به الغزالي وجه التنظير انه جعل
ما يصلح به من الظاهر والباطن مصليا فكذا ههنا يجعل ما يحمد به حامدا
فهذه اشارة منه الى عدم امتناع تشريك الالة مع الفاعل في
الخطابيات قوله صلوة الجماعة تفضل على صلوة الفذ بسبع وعشرين
درجة كذا في الحديث الفذ الواحد فذ الرجل فذا اذا شذ عنهم وبقي
فردا كذا في الصحاح قوله والثاني حرف الخطاب هو الكاف في ذلك واياك
واما النحو نحمدك فالكاف ضمير والاسم لا حرف والجواب انه اراد بالحرف
ما يقابل اللفظ المركب من الحروف او اراد بالحرف مطلق اللفظ
او مطلق الكلمة اطلاقا للخاص على العام هذا وقد صرح صاحب الكشف
بان القوم كثيرا ما يتسامحون فيطلقون الحرف على الاسماء حروف
المباني وعلى الظروف ونحوها من الاسماء الاشارة والضمائر وغيرها
قال السيد الشريف ولعل فائدة التسامح في اسماء الحروف رعاية
الموافقة بين الاسم ومسماه في التعبير عنهما بالحروف وان اختلف

الا ليس نفس الشخص الحامد واحدا لح

فهذه اشارة لح

قوله تفضل [illegible] محمد الدباغي

رقول ان نفس الشخص الحامد مع عبارة عن الموارد التعليقة خليق بنيابة رد انه غير الموارد ومشاركا سابقا على ان هذا الكلام ناش من ان كلمة الا ابتدائية الكلام المحشي اذ المراد ان الحامد ليس نفسه منزلة الحامد وحده مستعد له بعد جعل الموارد واحدا من الموارد وما اجاب فصح باعتبار ذلك ان القول بالحمد حامدا في الخطاب والتوجيه هذا المحشي [illegible] كلام مبني على جواب اخر محمد الدباغي

فهذان قولان فصح باعتبار ذلك ان يقول المحشي غير صحيح اذ قد عرفت مما سلفنا الحمد ان المقام مقام الخطابة والتشابب لا مقام مقام التصحيح والصحة وبينهما فرق يعرفه من له ادنى تميز في زماننا قليل وعزيز رحم الله

معناه فيهما فالجواز ان يكون من قبيل اطلاق اسم المدلول على الدال واما في الظروف ونحوها من الاسماء الاشارة وغيرها فللتنبيه على نوع قصور فيها عن مرتبة الاسماء الكاملة ومشابهتها للحروف انتهى فقد اتضح ما افاده السيد الشريف وجه ثالث وهو ان يكون اطلاق الحرف على ضمير الخطاب لعلاقة المشابهة وسيأتيك في مباحث البيان من كلام الشارح التصريح بجواز ان يكون استعمال لفظ في معنى واحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين كاطلاق المشفر على شفة غليظة **قوله** بل رعاية حق ان ترك ذكر ما يدل عليه اوفق بمقتضى المقام اقول لان الذكر يوهم التوجه الى الابتجاع حقا وهذا لا يناسب مقام التحميد او لانه لو ذكر ما يدل على الابتجاع لناسب ان الحمد للحامد في حمده امرا مناسبا لهذا الابتجاع واين له ذلك ونعم ما قال العارف از دست و زبان که بر آید * کز عهده شکرش بدر آید * **قوله** بل الملهم كلمة بل هاهنا للاضراب وحاصل هذا الوجه انه لما تصدى لحمد الله تعالى واقبل وترقى في ذلك الى ان يخاطبه تعالى قال الحسن ان يقال انه لما رأى ان الابتداء بالتسمية يصون الابتداء به عن وصمة النقص وجد من نفسه محركا للاقبال عليه فلما لاحظ صفة الرحمن اي معطي النعم في الدنيا للكل قوي ذلك المحرك ثم لما تأمل في صفة الرحيم اي معطيها في الاخرة للمؤمنين تناهى ذلك المحرك قوة فصار المقام مناسبا للخطاب في طلبه ملتفتا انتهى ولك ان تحمل كلام المحشي على هذا وقد توجه ايثار حرف الخطاب بانه اشعار الى انه تعالى كانه مشاهد مع الحامد حال الحمد الخ

الى رتبة الا رعاية مرتبة الاحسان في حمده لان الاحسان ان تعبد الله كانك تراه **قوله** ولا يبعد ان يقال انه تنبيه على رعاية قرب المحمود من الحامد كما قال ونحن اقرب اليه من حبل الوريد وان كان الحامد لنقصانه في كمال البعد عنه كما يدل عليه كلمة يا ونعم ما قال العارف دوست نزدیکتر از من بمن است * وین عجبتر که من از وی دورم * این سخن با که توان گفت که دوست * در کنار من و من مهجورم * **قوله** كما يحكي من قول العبد الحمد لله حيث يقول الشارح وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد **قوله** مؤنة ذكر ما يدل عليه المؤنة التعب والشدة والمشهور المؤونة فيما يحتاج كالزاد للسفر **قوله** مشرب الاختصاص من لطيف الماء ولا يصفو شربه للشيء ويحتمل الكناية والتخييل والترشيح بتشبيه الاختصاص بالمشروب ثم اثبات المشرب له ثم ضم لا يصفو معه **قوله** فان المناسب هاهنا قصر الافراد لابد هاهنا من تقديم مقدمة وهي ان القصر اعني تخصيص شيء بشيء قد يكون بالنسبة الى جميع ما عداه ويسمى قصرا حقيقيا وقد يكون بالنسبة الى بعض ما عداه ويسمى اضافيا ثم الاضافي ينقسم الى قصر افراد وقلب وتعيين لانه انما يورد اذا كان المخاطب او السامع مخطيا في اصل الحكم فخطؤه في طرفه فخطؤه اما باعتقاد شركة غير الطرف مع الطرف في الحكم او باعتقاد عكس الواقع او تساوي الطرف وغيره عنده في احتمال الانتساب مثلا قولنا ما قام الا زيد لمن اعتقد ان القائم زيد وعمرو كلاهما قصر افراد ولمن اعتقد ان القائم عمرو ولا زيد قصر قلب ولمن تردد هل زيد او عمرو قصر تعيين اذا عرفت هذا فاعلم ان القصر في قولك الله احمد ان كان اضافيا بالنسبة الى اللات مثلا ينبغي ان يكون قصر افراد لان الكافر يعتقد استحقاقه تعالى بالحمد فلا تحقق

والعزى ح

اشرد في المستحق للحمد هل هو تعالى او غيره حتى يكون قصر تعيين ولا اعتقاد ان المستحق
له ليس هو الله تعالى بل غيره حتى يكون قصر قلب ثم قصر الافراد في اياك نحمد يشتمل
على قصور فانه يستدعي ان يكون هناك مخاطب اعتقد ان يكون الحامد المؤمن
يحمد الله ويحمد غيره فيراهما مشتركين في استحقاق الحمد وهو باطل كما يدل عليه
قوله في حاشية الحاشية لان المخاطب لا يخ اما ان يكون مؤمنا او مشركا وكل منهما
لا يعتقد ان الحامد المؤمن مشرك انتهى ويوجد في بعض النسخ في ذيل هذه
الحاشية قوله وفيه ما فيه ايضا كانه اشار الى ما بينا من المناقشات فهذا التوجيه
كلام المحشي وقوله في اصل الحاشية فيه ما فيه على هذا من تتمة الاعتراض لا ارى رده
الى ما في الاعتراض من المناقشات وان احتمل ذلك مع قطع النظر عن حاشية
الحاشية ثم اقول اعلم ان هذا الاعتراض مختل من وجوه الاول انه يجوز ان
يكون القصر في اياك نحمد حقيقيا فلا يستدعي اعتقاد المشركة الثاني انه
منقوض بالحصر الواقع في قوله اياك نعبد واياك نستعين فما هو جوابه فهو
جوابنا الثالث انه يمكن ان يقال ان اراد ان المخاطب لا يعتقد ان الحامد المؤمن
بوصف الحامدية والايمان مشرك فمسلم لكن الحصر لا يستلزم ذلك وان
اراد انه لا يعتقد ان الحامد المؤمن مشرك مع قطع النظر من هذا العنوان و
الذهول عنه فهذا غير مسلم والسند الرابع ان غاية ما لزم هو اعتقاد المخاطب
ان المتكلم يرى مشاركة غيره اياه في استحقاق الحمد وهذا ليس من الشرك
الذي ينافي الايمان والحامدية ويمكن ان يقال ان هذا وان لم يناف الايمان
لكنه لا يناسب المؤمن سيما اذا كان في مقام حمده تعالى وحقيقة الامر ان

الامر ان استحقاق الحمد والثناء على الحقيقة ليس الا الله تعالى اذ الحمد
اما بازاء صفات الكمال او بازاء العطاء والنوال وكلاهما من عند الله
تعالى حتى ان صاحب الكشاف مع تصلبه في الاعتزال وخالقية العباد
لما يصدر عنهم بالاختيار من الاعمال قال واما حمد غيره تعالى فاعتداد
بان نعمة الله تعالى جرت على يده الخامس انه لا يلزم ان يكون هذا الاعتقاد
من المخاطب في شأن الحامد بل يكفي ان يكون في الواقع من يعتقد شركة
غيره تعالى اياه في الاستحقاق المذكور قال صاحب الكشاف في بعد ما
قرر ان الجار في البسملة يتعلق بعامل متأخر نحو اقرأ او ابتدئ
فان قلت لم قدرت المحذوف متأخرا قلت ان الاهم من الفعل والمتعلق
هو المتعلق به لان المشركين كانوا يبدؤن باسم الهتهم فيقولون
باسم اللات وباسم العزى فوجب ان يقصد الموحد اختصاص اسم الله
تعالى بالابتداء انتهى هذا كله اذا كان المخاطب غير الله تعالى مع ان المخاطب
في نحمدك الله تعالى فلو روعي حال المخاطب لم يتصور قصر الافراد
ايضا عن اصله وللتلطف ان يحمل المخاطب على مشتغل السامع فتدبر
في الخامس والسادس قوله وحمل التقديم على مجرد الاهتمام ان
الا دفع ما يقال من انه ليس يجب ان يكون لافادة القصر حتى يتجه
الشبهة بل يجوز ان يكون لمجرد الاهتمام اقول وههنا بحث وهو
ان لا يكفي في التقديم مجرد الاهتمام بل لا بد ان يبين ان الاهتمام
من اي جهة باي سبب نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وسيجيء ان

وتبع قوله مع ان المخاطب في نحمدك اه اقول
تقرير السؤال فيه هو ان قولك في حاشية
الحاشية لان المخاطب لا يخ اما ان يكون
مؤمنا او مشركا لا يمكن [illegible] لان الشركة لا بد
انما يجري فيما اذا كان المخاطب فيه غير الله
ففي قولنا نحمدك المخاطب هو الله تعالى فلا
يجري الترديد واما تقرير الجواب فهو
ان المراد بقولنا في حاشية الحاشية لان
المخاطب هو السامع بمعنى كلام المحشي
الخطاب على هذا هو ان قصر الافراد يتوجه
ففي ظاهره انه ان يعتقد السامع ان الحامد
المؤمن مشرك ويكون حاصل الاعتراض
المورد عليه في حاشية الحاشية لان السامع
لا يخ اما ان يكون مؤمنا او مشركا اه ولا
يخفى ان الترديد في السامع لا ينافي كون
المخاطب فيما نحن فيه هو الله تعالى بحمد الداعي

اقول في الدفع الخامس نظر انه لا يلزم هذا الاعتقاد من السامع
في شأن الحامد بل يكفي ان يكون في الواقع من يعتقد شركة غيره
اياه في الاستحقاق المذكور كما لا يلزم ذلك من المخاطب بل لو اريد
بالمخاطب كل من يصلح لان يخاطب به يرد هذا البحث نعم لو قرر السؤال
الخامس هكذا وهو انه لا يلزم ان يكون هذا الاعتقاد من المخاطب
في شأن الحامد بل يكفي ان يكون في الواقع من يعتقد شركة
غيره اياه في الا
ستحقاق المذكور اندفع
الجزء الاول منه
بتناول المخاطب لكل
من يصلح ان يخاطب

محمد الدباغي

البته في كلام المص وانت ابقه والجواب انا لا نعني بمجرد الاهتمام ههنا مجرد
اهتمام المتكلم بشان المتقدم بل كونه اهم واشرف في نفس الامر وهذا
نكتة باعثة على اهتمام المتكلم بشانه وتقديمه اياه والذي لا يكفي بمجرده
وهو الاهتمام في نظر المتكلم لا الاهمية في نفس الامر وبينهما فرق قوله على ما
قيل قال به صاحب الكشاف وصاحب المغني واختار ابن الحاجب بان
يا لم القريب والبعيد واقول بناء على ما اختاره انه اشتركه يا لان
ما عداها يقتضي القرب المكاني او البعد المكاني بخلافها فانها لا يقتضي شيئا
منهما وفيه نظر قوله في قوله يا من نشريا متعلق بقوله انشر قوله حبل الوريد
في الديوان هو عرق بين العنق والمنكب قوله هضما لنفسه وقيل تعظيما
وتبعيدا للحضرة المقدسة عن قرب الجاهد المكدر بالكدورات البشرية
قوله وقدم شرح الصدر اه قيل الظاهر ان المراد بشرح الصدور وتنوير
القلوب ههنا واحد على ما قال الواحدي قوله تعالى افمن شرح الله صدره للا
سلام اذ محل التلخيص البيان هو القلب الحقيقي لا الصدر الذي هو وعاؤه
ففي العبارة تفنن اقول وانت خبير بان يكون شرح الصدر مقدما على تنوير
القلب بحسب معنييهما الاصليين يكفي نكتة للتقديم وان اتحدا في المعنى
المحقق ههنا ولعل مراده المحشي ما ذكرناه قوله لان التبيان ابلغ اي اشد
واكثر مبالغة وقيل لانه بيان مع دليل دليل مقوي للابلغية لكن ان قوله
على تقدير دليل لفظي لها فتامل قوله وتنوير القلب بالنصب وهو مع خبره
معطوف على قوله لان التبيان ابلغ من البيان والحق ان هذا مقدمة ثانية

اقول لعل وجه النظر ان قوله فانها لا تقتضي شيئا منهما ليس بسديد فانها تقتضي كلا منهما على مختاره ويمكن ان يكون وجه النظر ان اقتضاء ما عداها القرب المكاني او البعد المكاني ثم بل مقتضاه مجرد القرب او البعد ثم اقول انه كلمة يا على مختاره اشارة الى قربه تعالى من الحامد وبعد الحامد منه تعالى لانها مشتركة لان ينادى بها القريب والبعيد فلا يقتضي شيئا منهما على التعيين فافهم
لمحمد الدباغي

وجه التامل انه يأبى عن هذا ترك العطف في قوله لانه بيان مع دليل اذ لو جعله دليلا آخر للابلغية لاتى بحرف العطف والقول بانها حذفت للاختصار ليس بشيء اذ لم يرد المضايقة الا ادرا على ما حقق في الفوا
لمحمد [illegible] عصمه الله

لا يخفى ان النفس لها باعتبار القوة العاقلة مراتب اربعا المرتبة الاولى يكون خالية عن جميع المعقولات بل هي مستعدة لها وهي العقل الهيولاني والمرتبة الثانية تحصل لها المعقولات البديهية وتستعد لان تنتقل من البديهيات الى النظريات وهي العقل بالملكة والمرتبة الثالثة تحصل لها المعقولات النظرية لكن لا تطالعها بالفعل بل صارت مخزونة عندها بحيث تستحضرها متى شاءت بلا كسب جديد وهي العقل بالفعل والمرتبة الرابعة تطالع معقولاتها المكتسبة وهي العقل المستفاد وهذا محل تحقيقات العلماء المحققين وكذا ان تحمل

لعل وجه التامل ان قوله لانه بيان مع دليل بيان لكون زيادة اللفظ دالا على زيادة المعنى ودليلا لا دليل آخر للابلغية
لمحمد الدباغي

ولذا قال الشيخ عبد القاهر [illegible] لكونه زاد لعمومه للعقول ولا اشك ان العقول بعيدة بالنسبة الى القريب وقريب بالنسبة الى البعيد
[illegible]

ثانية لدليل تخصيص البيان بالشرح والتبيان بالتنوير قوله والقياس فتح
التاء لان المصدر من الثلاثي المجرد للمبالغة قياسه فتح التاء كالتعداد
والترداد وحكي عن سيبويه ان التبيان قائم مقام المصدر كما يقام النبات
والعطاء مقام الانبات والاعطاء وليس بمصدر المبالغة كالتكرار
والتذكار قوله والا لفتح تاؤه وح فلا شذوذ قوله والمراد من تلخيص البيان
كونه خالصا لطالبه يقال جعله خالصا فان التلخيص متعد والخلوص لازم ولانه
بيان لحاصل المعنى قوله وصح ذلك وقال في الحاشية تشبيه البيان بالبروق
مع ان المشبه وهو التبيان مفرد والمشبه به هو البروق في جمع احالات ا
التبيان للجنس قصدا للمبالغة حتى كان التبيان الواحد يشابه البروق
المختلفة اقول والاظهر ان التوافق الطرفين في الافراد والتعدد غير لازم
فانه قد يتعدد المشبه ويتحد المشبه به ويسمى تشبيه التسوية وقد ينعكس
الامر فيسمى الجمع لا يقال في هاتين الصورتين يكون المشبه او المشبه به
كل واحد من تلك الامور المتعددة لا جميعها لانا نقول فليكن ههنا كذلك
كيف لا والاضافة تبطل معنى الجمعية ولا تن ما ذكره المحشي اخذ بالابلغ
والاولى فتامل قوله بمعنى اللمعان لا بمعنى اسم الفاعل اي الى طرف
لانه نفس المشبه به اعني البروق لا لازمه وقوله لكونها مصدرا وجه كون
اللامعة بمعنى اللمعان فان المصدر قد يجيء بهذا الوزن كالعاقبة والعافية
وقوله التبيان صلة لاثبات اللوامع وخبر يكون قوله استعارة تخييلية
قوله والمناسب والانسب اه اشارة الى ان في الوجهين السابقين

قال العلامة البيضاوي في قوله تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء اي بيانا بليغا وقال الشراح فيه اشارة الى ان صيغة تفعال سواء كان مفتوح التاء او مكسورها اذا كانت مصدرا او اسما بمعنى المصدر تدل على المبالغة الا انه يكون من ابنية المبالغة انتهى وانت خبير بانهم لم يشترطوا الشذوذ ووروده في النظم الكريم يرده
لمحمد [illegible]

والذي نعلم ان هذا مبني على مغايرة الاسم المصدر يكون قولا فتامل فتدبر
لمحمد [illegible] عصمه الله

وجه التامل انه يحتمل ان لا يكون الا قول المحشي اولى واحرى لان الاضافة لا تبطل معنى الجمعية [illegible] اخذ بالابلغ والاولى والمستلزم ان لا يكون انسب التشبيه بالجمع
لمحمد الدباغ

وكذا اللام الداخلة على الجمع تبطل معنى الجمعية كما في لا اتزوج النساء فهذا الجمع والمفرد سواء قاله عصام الدين في شرح البداية وقال المولى الشهير بابن الكمال الوزير المشهور ان اذا دخل الالف واللام على الجمع [illegible] عليه [illegible]

قصورا من حيث ان تشبيه الثنايا بالبروق صريحا او كناية لا يناسب
قوله من مطالع المثاني بل المناسب تشبيه الثنايا بالشمس او النجم الثاقب اما
صريحا او كناية على قياس ما سبق ولما استشعر ان هذا التوجيه يأباه
لفظ اللمعان فانه من خواص البرق اجاب بانه لا يأبا عن ذلك كثيرا لجواز
ان يراد السطوع والظهور وان كان اكثر استعماله في طلوع البرق ثم اقول
اطلاق اللمعان على هذا المعنى الاعم يحتمل ان يكون مجازا من باب اطلاق
الخاص على العام كالمرسن على الانف ويحتمل ان يكون حقيقة فان اللفظ
العام قد يشتهر في بعض افراده ويكثر استعماله فيه كالميزان فان له كفتان
مع انه في الاصل لما يوزن به مطلقا حتى ان العقل ميزان والشرع ميزان
والاسطرلاب ميزان ولهذا نظاير كثيرة وكلام المحشي يشير الى الثاني
حيث قال وان كان اكثر ما يستعمل في البرق فمن حمله على الاول ثم اعترض عليه
بانه قد ذكر في قسم الحقيقة في اساس اللغة لمع البرق والصبح وغيرهما
لعل ما قد لك لا يختص بالبرق فقد خرف عن مسلك السداد قوله وان يكون
بالثاء المثلثة قيل هكذا في النسخة المصححة بتصحيح الشارح والمثاني جمع المثنى
على صيغة المفعول من التثنية او جمع المثنى على صيغة المفعل اسم المكان
بمعنى التكرار والاعادة صرح به صاحب الكشاف في سورة الزمر وفي
الصحاح المثاني من القرآن ما كان اقل من المائتين وتسمى فاتحة الكتاب
مثاني لانها تثنى في كل ركعة اي لكل صلوة وتسمى جميع القرآن مثاني ايضا
لاقتران اية الرحمة باية العذاب وقيل لانه كرر فيه القصص والاحكام

وهو حقيقة التحرير
شيخ الاسلام

فائدة شيخ الاسلام

وفي النجم على الثريا والسنة على عام القحط
والبيت على الكعبة والكتاب في عرف
الشرع على كتاب الله المكتوب في المصاحف
وفي عرف النحاة على كتاب سيبويه
والاصل على المبسوط في عرف فقهائنا
وام الولد على الجارية التي
ولدت من مولاها وادعى المولى
ولدها كذا في المنهاج
الشاه ادراميرار
عفي الله

[illegible]

والاحكام وكرر نزوله قوله لسامع التلخيص والايضاح اللذين هما مختصران
للمصنف في هذا الفن ومن اللطافة بيان ما في الجمع قوله شئون جمع شأن وهو
الامر والحال فكل شئونه عطف تفسير لجميع اموره قوله طلبة في الصحاح الطلبة
بكسر اللام ما طلبته من شيء والبغية بكسر الباء وسكون الغين المعجمة الحاجة
قوله لان وجه التجرد اه اي جهة التجرد بتسبب ويصير سببا لمناسبته بجناب
الحق تعالى او وجه التعلق بتسبب ويصير سببا لملائمته لنا قوله فلذا اي لكون
نبينا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اعظمهم رتبة ومرتبة او اكثرهم اقول او لانه عليه السلام
هو المبعوث من عند الله علينا والواسطة في وصول فيضانه الينا قوله
في مستهلها قال في المغرب المستهل اسم مكان او زمان من استهل الهلال
اذا رفعوا اصواتهم عند رؤيته ثم قيل استهل مبنيا للمفعول اي ابصر او من
استهل الصبي وهو ان يرفع صوته عند ولادته وفي الصحاح الاستهلال
اول المطر يقال استهل السماء وذلك في اول مطرها انتهى هذا حاصله
ثم عام فاطلق على اول كل شيء قوله ولذلك يتوسلوا به اي ولان
المتوسل به هو الواسطة ذات الجهتين وجب اذا اقتضت المناسبة بين الطرفين
قوله واثر لفظ النبي عليه السلام على الرسول مع كون الرسالة اعلى رتبة
من النبوة اذ الرسول من له كتاب وشريعة والنبي اعم من ذلك ما في لفظ النبي
اقول او للاشارة الى انه يستحق الصلوة لاجل النبوة فلان يستحقها لا
جل الرسالة اولى قوله وهو الفعيل بمعنى المفعول افيد وقيل ان فيه
تاملا لان النبي لا يجوز ان يكون بمعنى المرتفع لا بمعنى المرفوع والمنتفع

علاقته له

او لكون الشفاعة الكبرى مخصوصة له عليه السلام
او للامتثال باية التصلية حيث خاطب
الله تعالى المؤمنين ان يصلوا عليه
بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه
محمد الدايخ

واعترض عليه بعض الفضلاء بان الظاهر ان يكون الفعيل مشتقا من الثلاثي المجرد ويكون بمعنى اسم الفاعل او المفعول من المجرد ولا يكون بمعنى اسم الفاعل والمفعول من المزيد فيه قلت من ذا الذي قال ان الفعيل مشتق من المزيد فيه وامارته لا يكون بمعنى الفاعل او المفعول من المزيد فيه فلا ظهور له كيف وكثير من جميع المجردات يشارك في المعنى مع المزيد فيه الا قال في الصحاح هدى واهتدى بمعنى ثم نقول اليس تفسير النبي بانه يشرف على سائر الخلق على ما في اصل الكتاب نقلا من الصحاح من هذا القبيل هذا وكتبنا في الحاشية ولو كان من نبأ بمعنى اخبر فاصله الهمزة وهو فعيل بمعنى فاعل قوله المتحدين على صيغة الفاعل اي المعارضين في الصحاح تحدى فلان فلانا اذا نازعه اي عارضه وفعل ونازعه في الغلبة وفي الدستور تحديه فلانا نازعه للغلبة وقيل المتحدى اسم مفعول من التحدي وهو طلب المعارضة ووجه المتحدين بالفتح كالمصطفين هذا وعن معارضة متعلق باعجازه قوله كما في قولهم حب رمانك حيث اضيف الحب الى الرمان ثم اضيف حب الرمان الى المخاطب لحب الرمان في قوة كلمة واحدة اضيف الى المخاطب فههنا البته لم يضف الدلائل الى الاعجاز ثم الاعجاز اليه عليه السلام حتى يلزم وصفه عليه السلام بالاعجاز بل قد اضيف دلائل الاعجاز التي هي بمعنى المعجزات اليه عليه السلام والمراد بالاعجاز ما هو وصف المعجزات لا وصفه عليه السلام فصار المعجزات دلائل اعجاز المعجزات وهذا اولى ان يمتنع

الفعيل بمعنى المزيد كما في كون النبي مأخوذا من نباء فان النبي ح بمعنى المخبر دباغي

اقول لا يلزم من عدم كون تفسير النبي بانه يشرف على سائر الخلق من هذا القبيل عدم كون النبي البتة من هذا القبيل اذ يجوز ان يكون المرتفع من سائر الخلق كما قيل من انه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض دباغي

اقول انه يلزم ذلك لان لو اضيف الدلائل الى الاعجاز والاعجاز الى معجزه عليه السلام وليس كذلك بل مجموع دلائل الاعجاز على ما قاله القائل عبارة عن المعجزات فلا يلزم ذلك نعم انه عكس ان يكون الاعجاز مصدرا مبنيا للمفعول فيكون المعجزات دلائل لكون المتحدين عاجزا ويجوز ان يكون دليلته بالنسبة الى صدق النبي عليه السلام لا بالنسبة الى الاعجاز حتى يلزم ذلك دباغي

والعجب من المحشي انه يعترض ان على القول لانه اعترض ان مجموع دلائل الاعجاز عبارة عن المعجزات لا لان الدلائل وحدها دباغي

انه يجوز ان يكون الاضافة في الدلائل الى الاعجاز [illegible] بمعنى النسبة [illegible]

15

يمتنع اذ لا يجوز ان يفهم من نفس الفعل الخارق للعادة كونه معجزا فيكون دليلا للاعجاز نعم لكنه خلاف الظاهر فلهذا قال لا يخفى والتفصيل ان يبنى الامر اولا على ما هو الظاهر من اضافة الاعجاز الى النبي عليه السلام فيحمل الاعجاز على معناه اللغوي وهذا وان صح لغة الا ان يخل العرف يأباه فيعدل عنه الى كون المضاف دلائل الاعجاز ويحمل الاعجاز على اعجاز المعجزات لا على اعجاز النبي عليه السلام واراد بالدلائل المعجزات كما في الوجه الاول فيتجه لزوم كون المعجزات دلائل اعجاز نفسها فيعدل عن هذا ايضا الى حمل الاعجاز على اعجاز القرآن وحمل الدلائل على براهين اعجاز القرآن وفي هذا الوجه ايضا اضيف دلائل الاعجاز الى النبي عليه السلام كما في الوجه الثاني فتامل قوله ثم بمعنى تأييد المعجزات اي كونها مؤيدا به على البناء للمفعول وحاصل هذا المعنى ان اسرار البلاغة يؤيد القرآن حيث صار معجزا بسببها واذا ايدت القرآن الذي هو اقوى المعجزات والعمدة فيما بينها فقد ايدت المعجزات كلها جميعا قوله لانضياف القرآن اليه عليه السلام فيقال قرآن محمد كما يقال توريه موسى وانجيل عيسى وزبور داود صلوات الله على نبينا وعليهم قوله انها اقوى دلائل الاعجاز اي اعجاز القرآن فان دلائل اعجازه بحسب اختلاف اقوال العلماء امور شتى فقيل اعجازه لكمال بلاغته وقيل لعدم اشتماله على التناقض والاختلاف وقيل للاخبار فيه عن المغيبات وقيل لايجاز لفظه وكثرة معناه وقيل لغرابة اللغة لا سيما في الفواتح والخواتم وقيل للصرفة وهي ان الله تعالى صرف همم

اقول لا يجوز ذلك لان كون المعجزة معجزة انما يفهم من عدم اتيان المتحدين بمثله كما قال الله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله الاية فغاية ما في الباب انه اذا وجد المعجزة وجد الاعجاز لا انه يفهم منه محمد الدباغي

المتحدين عن معارضته وذلك اما بسلب قدرتهم او بسلب دواعيهم واقوى
الوجوه واثبتها هو الاول المشهور عند الجمهور قوله فاحراز قصبة السبق
كناية عن السبق اقول الظاهر كون احراز قصبات السبق كناية عن السبق
بناء في كون الكلام استعارة تمثيلية لان كلا منهما وجه تراله ووجه الفاء
في قوله فالكلام تمثيل غير مصيب في حيزه الا ان يحمل على الفصيحة هذا اذا كان
الواقع هو الفاء واما اذا كان مع الواو على ما في بعض النسخ فيحمل على
الاستئناف او يقال بمعنى او الفاصلة قوله ويحتمل المكنية والتخييلية
والترشيح كتب في الحاشية بان يعتبر تشبيه انفسهم في باب الفصاحة
بسبق الفرسان في ميدان المسابقة فيكون هذا التشبيه استعارة
بالكناية ويكون اثبات قصبة السبق استعارة تخييلية وذكر مضمار
الفصاحة ترشيحا انتهى اقول وفي كون مضمار الفصاحة ترشيحا مناقشة
وحق الاكتفاء بالمضمار فقط ثم اقول يحتمل ان يكون تشبيه الآل
والاصحاب بالفرسان في السبق مكنية واثبات الميدان به تخييلا
وذكر احراز قصبة السبق ترشيحا قوله والمتعارف في التعدية هو اللام
دون الباء وقد يقال التقوية لكون الحرف مناسبا بمعنى الفعل والمناسب
بمعنى التسمية هو الباء دون اللام قوله ويمكن ان يقال كلام على
دليل الاولوية اولا بمنع ان المتعارف في التقوية هو اللام دون الباء
مستندا بانه يتعارف الباء للتقوية في التسمية المرادف للدعاء
ويؤيده ما مر آنفا وثانيا بمنع ان ادخال حرف الجر ههنا للتقوية

اذ

اذ يجوز ان يكون لتضمين الاستمداد مثلا فافهم قوله وان ابيت اي امتنعت
عن كون الباء للتقوية بمحل الدعاء اما لان الدعاء ليس بمعنى التسمية
او لان تقوية التسمية بالباء لا يوجب تقوية مرادفها بالباء اقول وهذا
الكلام على تقدير التنزل والا فالتوجيه مانع فلا يندفع كلامه بمثل هذين
الاحتمالين قوله اثره على سواء الطريق يعني استعمل الهداية متعدية
الى مفعوله الثاني بنفسها لا بالى ولا باللام قصدا الى معنى الايصال
الذي هو اتم واهم هذا ومن النوادر ان بعض افاضل زماننا اورد
المراد منه مير ابو الفتح
على ما نقل من ان الهداية المتعدية بنفسها بمعنى الايصال منقوضة
بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى زعما منه ان
الكلام ليس في المتعدي الى المفعول الثاني خاصة بل الى احد المفعولين
حيث مثلوا المتعدية باللام بقوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي
اقوم وليت شعري كيف اشتبه عليه ان معنى الاية على كون الطريقة
التي هي اقوم مفعولا ثانيا لا اولا فان الطريقة مهدى اليه لا مهدى
به ولا انه اذا تعدى الى المفعول الاول بنفسه والى الثاني بالحرف فعلى
اي معنى يحمله هذا القائل هذا مع تصريحهم في غير موضع بان هذا
التفصيل في المتعدي الى المفعول الثاني لا غير فلا تغفل قوله حلي
هي بكسر الحاء وسكون اللام زيور قوله وهي استعارة مصرحة
حيث ذكر اللفظ الموضوع للمشبه به اعني الحلي واريد به المشبه اعني
نكت الكلام قوله ولذا قال اسبكها في الافكار فان السبك بيد الافكار

وجه الامر بالفهم ان اراه
الايراد قوله وان ابيت اه باطل يتحقق منه
منا يمنع التبادر و رفعه كما لا يخفى
ع طريق النشر الثاني ادام عصمه الله
في القول

من الهداية لانها لا ... مشتملة على الايصال واتم
في المطلوب

لعل وجه التخصيص عن التعلية ان اراه الى
ما ورد ع الجحه الخطائي من ان الاولى
في التعليل عدم الاطلاق كما تقرر
بينهم من ان المراد الالة لدفع الايراد
محمد المرتضى
عصمه الله

الا ان يقال المعرفة السكوت عن
مؤنة ذكر الدليل على الدعوى اذ
من فضول الكلام

قرينة على ان المراد التمكن لا الحلي الحقيقي **قوله** فعنه مكنية فان تشبيه الا
ظفار بلفظ تنبيه الحلي مكنية واثبات اليد لها تخييل والتبتل ترشيح
قوله حكم فعيل بمعنى المفعول في تسوية التذكير والتانيث وفي المفعل
من هذا الباب ان رحمة الله قريب من المحسنين **قوله** وقس عليه معنى
مدوا اي يواد ايضا جدهم في لسم معاني ذلك الكتاب **قوله** فوضع الضرب
موضع الحرق مجازا رسلي لا لاسم المسبب في السبب **قوله** فعلى
هذا الاحتاج الى اعتبار حذف مفعول الضرب بل اعتبر حذف النفس في
الاول وافيد ان فيه تطرلا نزع قولهم امسكت عنه مفعوله الاول محذوف
اى امسكت نفسي عنه فقوله فعلى هذا الاحتاجة اه ليس كما ينبغي انه وكان
المحشي نظر الى التفسير ضربت عنه بقوله تركته وجعل امسكت عنه بيانا لحاصل
المعنى وفي قوله ولانه بيان لحاصل المعنى بني الامر على عكس ذلك وكل
محتمل فانه لا بني الامر على الاحتمال الاول واعترض على اصل الكلام
وثانيا بني الامر على الاحتمال الثاني فاجاب عنه والرجحان مع المحشي فان
نظم التنزيل يعضده **قوله** وقرئ بالاوجه الثلثة قوله اي اقتصر بعنكم
الذكر صفحا ويجوز ان يكون الصفح اسما بمعنى الجانب لا مصدرا فيكون
منصوبا على الظرفية قال في الصحاح صفح الشيء ناحيته وصفح الانسان
جنبه وصفح الجبل مضطجعه والجمع صفاح **قوله** كما سيأتي في باب
احوال المسند في بحث تقييد الفعل بالشرط **قوله** ما بين الخاصرة
وفي الصحاح الحصر وسط الانسان والضلع بكسر الضاد وفتح

لا يخفى ان جعل قوله تركته تفسيرا او قوله
امسكت عنه بيانا لحاصل المعنى
او بالعكس كما فعله المحشي محال لا يرضى
به عاقل فضلا عن فاضل فالحق
ان المحشي المحقق جعل المجموع
تفسيرا اولا وجعل المجموع ثانيا
بيانا لحاصل المعنى فتامل
روكلي

فالمعنى وكشف الصرف عنه [illegible]
جانب من الكون الخ فقوله [illegible]
[illegible]
[illegible]

فمن قال في
هذا الاحتاجة
الى اعتبار
حذف المفعول
م

وفتح اللام واحدة الضلوع والاضلاع وتسكين اللام فيها جائز
ايضا والخلف بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام اقصر اضلاع الجنب
والجمع خلوف **قوله** الاسد الغدة بتعبير في الاسامي الغدد واكه بدان
فعلين دون ... **قوله** تقرب منه قولهم ذهب هذا برمته في الاسامي الرمة
پاره رسنی که بر گردن چارپا بندند تقول اخذ الشيء برمته اي تاما
لم ينقص منه شي واصله ان رجلا باع بعيرا بحبل في عنقه فقيل ادفعه
برمته **قوله** وكلمة عن دون من يأباه وايضا هذا عكس المتعارف اذ
المناسب من اولها الى آخرها **قوله** واورد عليه اه اقول فيه ان
المتبادر من كونه متباعدا عن اخرها كونه واصلا اليه متجاوزا عنه
كمشتبها ان عن المجاوزة ولو تنزل عن هذا فالمقام يكفي قرينة
معينة لتحقق هذا وقال الشريف المحقق في شرح المفتاح اي متباعدا
عن اخرها بالتجاوز وقال وفيه مبالغة ليست في تقدير متباعدا
عن اخرها والمبالغة باعتبار الجمع بين معنى التجاوز والتباعد
قوله اللهم الا ان يعتبر تضمين معنى التعدي والمجاوزة فيكون عن
صلة لها فبنا الكلام على الفرق بين تجاوزه وجاوز عنه فان
الاول بمعنى عداه والثاني بمعنى تعداه اقول لكن المذكور في الصحاح
ان التجاوز جاء بمعنى العفو وبمعنى المجاوزة ايضا وكلام القائل
مبني على هذا التدبر **قوله** وتحرزا عن التكرار لان التجاوز متضمن
معنى المجاوزة والتعدي فانه مجاوزة عن امر مخصوص هو الحد

تسمية القاف بلا يا ونون قبل التفتح
القاف مع يا وقاف لحيه يا نه لم
يجئ في كتب اللغة الغير لذا
المعنى

ان يختص انما يعتبر ما بعد وقع كلام المورد فانه لا يتكلم غاية الامر
انه ادعى توجيه ذلك وبهذا لا يندفع
الوهم
روكلي

فلا عكس الثاني
فيلي الوصول
الى الرحى
المورد
م

وجه التدبر ان هذا البناء
انما يتم لو كان ما في المصادر
معنى حقيقيا للتجاوز والا
فلا
بعون الله

فيتضمن معنى التعدي والمجاوزة سعه يورث التكرار اقول وههنا
بحث فانه لا شك في صحة استعمال التجاوز في مطلق المجاوزة ولو
مجازا والمقام يكفي قرينة معينة عليه فلا حاجة في تصحيح ما قيل الى
التضمين وما يتضمنه من التكرار وتطويل المسافة قوله اذ ريح
الرياح بالرفع اذا كان الفعل اذهب من باب الافعال وقد يكون
قوله اي هدد بيانا لحاصل المعنى وبالنصب اذا كان الفعل مجردا
والنصب على الظرفية ورده على الاول منصوب على المفعولية
وعلى الثاني مرفوع على الفاعلية قوله ونفاق سوقه النفاق با
لفتح ضد الكساد قوله بهاء الدين اسناد اليه قوله على غير القياس
قيل يتعلق بالاخير قوله والمعنى اي حاصل المعنى ومأله فتدبر قوله
وسيلان البطاح بها تشبيها قيل الظاهر انه تشبيه للتخييل لان اثبات
الاعناق للمطايا وسيلان البطاح بالاعناق انسب بحال المطايا
وان كان ملائما للسيل ايضا قوله وان انسحاب الانتحال
افيد ان في هذا التعليل تأملا فان الاخذ والانتهاب وقصدهما
مما لا يندفع باختصار هذا الشرح ثانيا اقول لعل المراد بقصد الاخذ
والانتهاب ارادتهم اختصار هذا الشرح وبيان خلاصته بعبارته
او بعبارة اخرى كما يدل عليه سوء اعناق المطي ولا شك ان بعد
اختصار الشرح لا يبقى مجال ذلك قوله ما يحتاج الى الدفع اشارة
الى كون التعليل الاول غير محتاج الى الدفع والاحسن ان يجعل قوله

فيه انه يتعلق بالاخير لا بالاول
والاولى ترك لفظ قيل
ردكه

قوله على معنى الى هنا اشارة الى دفع الاول وقوله اما الاخذ والانتهاب اه
اشارة الى دفع الثاني فلانه قال ان شيئا من نقائص الهمم وقصد المنتحلين لا
يقتضي اختصار الشرح اما الاول فلا يستحق اه واما الثاني فلان الاخذ اه قوله
وذكر اللبيب رجاء يرجحه فان اللبيب العاقل لا يكاد ان يرتفع بالاخذ والانتهاب
من كلام الغير وانما شانه ان يرتفع باخذ الغير من كلامه قوله ومطابقة نظم
التنزيل بالرفع عطف على الوجه الاول او بالكسر عطف على مكان قوله
مع موافقتها في المعنى فان الاستفهام في كيف ينهض للانكار فيستفاد منه
النهي قوله وان كان الفاء فيه للسببية وهي مانعة عن عمل ما بعدها في ما قبلها
لكنها لا تمنع ههنا لانها وقعت غير موقعها توضيح ذلك ان فاء السببية لا
يعمل ما بعدها فيما قبلها اذا وقعت في موقعها وموقعها ان يكون بحسب الظا
بين جملتين تكون احديهما بمنزلة الشرط والاخرى بمنزلة الجزاء واما اذا
كان زائدة كما في قوله تعالى ~~وربك فكبر~~ اذا جاء نصر الله الى فسبح او
يكون واقعة غير موقعها كما في قوله تعالى وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر
ففي الصورتين لا يمنع من عمل ما بعدها في ما قبلها قوله وهي نصف النهار
عند اشتداد الحر اه يسمى بالهاجرة لمهاجرة الناس السير بسبب
اشتداد الحر او لمهاجرة بعضهم بعضا لذلك والاذان بضم الهمزة قوله
او ظرف اي في معنى الحال فان قلت هذا يصح العطف الحال عليه لكونها
في معنى الظرف اقول لا لانه يعتبر في التابع كونه معربا باعراب المتبوع
في جهة واحدة وكون الحال في معنى الظرف لا يصحح ذلك قوله ولا مجال

والاحقي انه لا وجه لهذا الزيف التعبير
عن اسماء المبين باب ثلثين بلا
وجه فالوجه هو الاخير ويكون
وجها لذلك التعبير ردكه

بالعدول عن التفصيل الى الاجمال منه

ويمكن ان يكون [illegible] باختصار عبارة الشرح [illegible] محمد الدباغي [illegible] على الاختصار [illegible] عبارة الشرح [illegible] الاول اختصار اليه [illegible]

بجعل الواو للحال دفع لما يقال انما يلزم ما ذكره من اولوية الترك اذا
كان الواو للعطف لم لا يجوز ان يكون للحال فقال لا مجال لذلك لان
الواو الحالية لا تدخل على الحال المفردة قوله ولا يخفى ما في قوله ولعنان
العناية اليه ثانيا لفظ اليه لا يوجد في بعض النسخ ويوجد في بعضها و
على التقدير عدمه يكون ما نقله اختصار العبارة الشرح وعلى التقدير وجوده
يكون نقلا بالمعنى اقول والمتوقع في هذا الحذف والتبديل التنبيه على انه ليس
بقوله نحو اختصار الاول دخل في المكنية والترشيح والتخييل واما
هذه في مجرد قوله لعنان العناية ثانيا فان تشبيه العناية بالمركوب
مكنية واثبات العنان لها تخييل وذكر ثانيا بمعنى صرف العنان ترشيح
اما للمكنية او للتخييل فتدبر قوله ثم الحمل على اقول ظ اللفظ انه استعير الحمل
العلم وانت خبير بان المجاز المرسل في مثل ظاهر وكأنه اراد بالاستعارة
ههنا مطلق المجاز مجازا من باب اطلاق اسم الخاص على العام او اراد
معناه اللغوي هذا والنقل من غير واسطة حتى يكون مجازا اولنا
البتة محتمل وقد اشار اليه المحشي فيما يجي بقوله اشارة الى ان طبيعته
كالماء في النور والصفا والنار في الحد والضياء قوله والحيية بالحاء
المهملة والياء من الحياء وبالخاء المعجمة ثم الباء الموحدة بعدها
ثم الياء المثناة من تحت من الخباء بمعنى الستر في الخبر المرء مخبوء تحت
لسانه فعلى الاول فعيل بمعنى الفاعل اى ذات حياء وعلى الثاني فعيل
بمعنى المفعول اى المخبوءة وفي بعض النسخ عوض عن الختام بالالف

قوله

فلا تغفل اه اختصار عبارة الشرح
استاد [illegible]
عصمه الله تعالى

[illegible]

اقول ليت شعري كيف يحصل التنبيه المذكور في صورة التبديل لان فيه نقل المعنى محمد الدباغي

لعل وجه التدبر ان العرف انما يلائم المركوب دون العنان وانما يناسب ترشيح المكنية لا التخييل والتخييل يحتمل ان يكون وجه التدبر ما كتبناه على قوله والملغى اه محمد السبواجي

16

بالالف واللام المعوض عن المضاف اليه قوله وفي بعضها ختام الاختتام
بالاضافة اي الاختتام قيل هذا هو الموافق للنسخة المصححة بتصحيح الش
قوله ووضع الفوائد مبتدأ خبره قوله كناية والخصاص الخلل والثقب
الصغير ويقال للقمر بدا من خصاص الغيم ويقال للفرج التي بين الا
باب خصاص كذا في الصحاح قوله التخصيص على مقابلته للشكر لم يرد ان
ذكر الاله مستقل في ذلك اذ ليس كذلك على ما لا يخفى بل اراد ان لذكره
مدخلا في ذلك واليه اشار بقوله ولذا قال سواء تعلق بالنعمة او
بغيرها اه وعلى هذا فلا يبعد ظهور ما سيورده من تفريع النسبة والتصر
يح باختصاص الحمد بالاله في النظر الى ذكر الاله فقط مستقل فيه
قوله وانه مداراه بكسر ان والجملة معترضة او حالية عن الاختصاص
وبالجملة هذا من تتمة الفائدة الثانية والفتح على ان يكون في حيز الباء
اي والتصريح بان اختصاص الحمد مدار ما قصدناه حتى يكون فائدة ثالثة
من فوائد ذكر الاله محتمل بعيد هذا قوله ولذا اي ولاجل ان يظهر تفريع
النسبة بينهما على تعريفهما بل لاجل ما ذكر من التخصيص اولا والظهور
اخرا واما التصريح المذكور ثانيا فقد عرفت انه لا حاجة الى هذه
الضميمة بل يستفاد من مجرد تقييد الثناء بالاله فقط قوله
وان كان الاطلاق للتعريفين اي اطلاق المتعلق في تعريف
الحمد والمورد في تعريف الشكر بان لا يقيد الثناء في الاول بكونه
في مقابلة النعمة خاصة والفعل في الثاني بكونه صادرا عن الاله

جمع بينية

والذي ظهر لنا ان ذكر الاله مستقل في ذلك ولا يتأتى كون تعميم المتعلق مستقلا فيه ايضا ولا يناف [illegible] النعم المذكور الضد على ما ظهر لنا ولا يكون [illegible] واحد [illegible] على سبيل [illegible] لجواز ان [illegible] متعددة
محمد الغني السبواجي

لان مقابلة الحمد للشكر ليست له بكونه عاما من وجه وظاهر ان في التخصيص على ذلك لا يستقل ذكر الاله ولا التعميم المذكور وان تم استقلالهما من [illegible] في السنة الناس مشهور
استاد زمرزی
عصمه الله تعالی

[illegible] والتصريح [illegible]

اقول كونها حالية تقتضي فتح ان كما عرفت في موضعه [illegible]

[illegible] محمد الداغستاني [illegible] فتدبر [illegible]
استاد زمرزی
عصمه الله

[illegible] الاختصاص [illegible] محمد السبواجي

بخصوصه قوله وقد يوجد ذكره اى ذكر اللسان يطلق على ما ليس باللسان
حقيقة وليس الحمد الا ما صدر عن اللسان فلابد ان يحمد بالثناء قوله وفي الحديث
انت كما اثنيت على نفسك هذا الكلام اما جملتان بان يكون الضمير
المرفوع مبتدا وقوله كما اثنيت في موضع الخبر لتقديره انت مثن
ثناء كما اثنيت على نفسك بحذف عامل المصدر واقامة المصدر
مقامه ثم اقام صفة المصدر مقام المصدر كما قيل في خير مقدم
اى قدمت قدوما خير مقدم او تقديره انت متحقق ثناء كما
اثنيت فيكون المنصوب النائب هو المنوب عنه ثانيا مفعولا
به واما جملة واحدة بجعل الضمير المرفوع تاكيدا للكاف وقوله
كما اثنيت في موضع الحال او الصفة لثناء ثم على التقادير
الاربع فكلمة ما اما مصدرية كما ان زائدا او موصولة او
موصوفة لحذف العائد الى الموصول او الموصوف فاتضح له
الثناء عند توجيهات قوله كونه اطلاق الثناء عليه بطريق ا
الحقيقة ثم يندفع هذا بان الاصل في الاطلاق الحقيقة وهو
معارض بالتبادر الذي هو اقوى امارات الحقيقة فانه
اثنيت على فلان لم يتبادر منه [illegible] الا فعل اللسان قوله
ولا شك ان ثناء الله تعالى ليس بقول لانه جنس الكلام قوله لانه
على الاول لا يصح الاحتراز اه هذا بناء على ان يكون المعرف

[illegible]

قوله النائب اولا اى على مقام
عامله وما هو مثنيا على التقدير الاول
ومحقق على التقدير الثاني
زم ى
عفي الله

بقوله تقديره انت مثن ثناء كما اثنيت
على نفسك حيث لم يقدر العائد ولو جعل
موصولة او موصوفة يقدر العائد
في بيان التقدير دفعه الله
بقولنا تقديره انت مثن ثناء فان
تاويل اثنيت بالمثني اشارة الى
ان ما مصدرية سر

المعرف مطلق الحمد وهو الظ واما لو قيل ان المعرف حمد العباد فلا
قوله وعلى الثاني لا حاجة الى الاحتراز قد يقال كثيرا ما يطلق الثناء
على ما ليس باللسان وان كان مجازا فناسب ان يحترز عنه في مقام التعريف
وللتكلف ان يوجه كلام الموجه بذلك قوله فالمذكور ههنا يصدق الخ
ماذكره مادة افتراق التعريفين كل من الاخر ومادة اجتماعهما هو الثناء
على الجميل على قصد التعظيم ولم يذكرها لظهورها ولعدم تعلق الغرض
ببيانها في بيان الفرق بينهما وافيد ان الثناء على الجميل انما يكون
على قصد التعظيم ضرورة ان الجميل من حيث هو جميل لا يكون باعثا على
السخرية والاستهزاء واما العكس اعني استلزام الثناء على قصد
التعظيم للثناء على الجميل فان لم يكن الجميل مخصوصا بالاختياري فالا
ستلزام ههنا بينه حق وان خص بالاختياري كما هو المنقول
في حاشية التهذيب وعن العلامة التفتازاني في حاشية الكشاف فلا انتهى
وقد يقال ان تعريف المختصر صحيح ايضا مع قطع النظر عن الاستلزام
الثاني فان قوله سواء تعلق بالنعمة او بغيرها من تتمة التعريف والمراد
بغيرها غيرها من صفات الكمال لان وضع الاضافة على تعريف العهد
فهذا او قوة ذكر الجميل فتدبر قوله لاشتمال كل منهما اى التعريفين
على واحد منهما اى من الامرين وقد عرفت اشتمال تعريف المختصر
على الامرين واستلزام الجميل للحمد على قصد التعظيم فاستقام التعريفان
قوله فالخلل في التعريف المذكور ههنا حيث اخذ فيه ما لم يعتبر ولم

المراد بالموجه هو المذكور في المطول في بحث قوله
وقد يوجد ذكره [illegible]

اقول يحتمل هذا الكلام الا بعد من بيان
[illegible]

في حقيقة هذا ولا الاستلزام بحث لانه منقوض
بثناء الظالم على ما فعله من نهب الاموال وقيل
محمد الدباغي
انتفوسى

ولعل وجه التدبر ان يكون قوله سواء تعلق اه
من تتمة التعريف خلاف المشهور في تعريف
الحمد وان هذا القول غير مذكور وان الا
طلاق في التعريفين يغني عن التعميم لكنه
عمم لزيادة الظهور تفريع النسبة بينهما
على تعريفهما كما ارشد اليه المحشي فتدبر

وعده الله ولعل وجه التدبر ان وضع الاضافة
لما كان للعهد كذلك كان للجنس والاستغراق
كما قرر في موضعه فيكون كل من التعريف مشتركا
بين المعاني والاشتغال المشترك في التعاريف
بغير قرينة ظاهرة بعيد غاية البعد
خصوصا في لفظ الغير المتوغل في
الابهام والد افندي

يؤخذ منها اخبر وح لا يكون مانعا ولا جامعا قوله ففي المذكور غنية
لمثل ما ذكر انفا قوله بان احداه متعلق بتمجيح قوله الاخير اى
اعتبار كونه على قصد التعظيم قوله فالظاهر انه حمد مع انه ليس على الجميل
قوله الا ان يقال الجميل اعم واذا بني الامر على التعميم فيصدق على
الثناء على [illegible] ذهب الاقوال انه ثناء على الجميل لكنه يتجه انه يصدق
~~ولي~~ على الثناء على الجميل في نفس الامر مع قصد السخرية ولو خص
الجميل بالجميل في نظر الحامد لا يدفع ذلك ايضا لكنه يتسق كذا قيل اقول
فيه ان الكلام ليس في تصحيح الاختيار على الجميل بل في بيان اعتبار الجميل
ايضا كما يعتبر كونه من جهة التعظيم فكيف يرد ذلك هذا مع ان و
قوع ثناء الحامد على الجميل اوضح قرينة على كونه جميلا في نظر الحامد
فتدبر قوله ذكروا ان الجملة تختص الامر الاختياري بهذا الامر الا
ختياري اما المحمود عليه والمحمود به وقد ذهب الى البعض لكن كلامه نا
ظر الى الاول قوله لما عرفت في موضعه من ان الثناء على الحسنا رجا
وقد مر الكلام فيه فتدبر قوله ولا يجوع الى الثناء بل كما يقال ان هذه
الملكات تكون مبادي افعال جميلة اختيارية فالحمد بالحقيقة
على نفس هذه الافعال قوله معنى الانباء ان تعتقد اى يكون
المنبئ بحيث لو عرف المنبئ عرف المنبأ عنه فهذه الحيثية محققة
بالفعل في الاعتقاد فهو منبئ بالفعل فتدبر حتى لا يتوهم ان هذا
عين الجواب بان المراد بالمنبئ في التعريف ليس المنبئ بالفعل بل

اقول على هذا التخصيص يلزم ان لا يلزم شمول النقض ولو اشترط كون الجميل جميلا في الواقع وفي نظر الحامد لم يرد شيء محمد الله

بل ما من شأنه الانباء قوله وقد يوجه السؤال بناء السؤال
على الوجه الاول على كون الاعتقاد شكرا في الواقع ويلزم منه عدم
صحة التعريف صحيحا في الواقع فيلزم عدم كون الاعتقاد شكرا
على عكس الوجه الاول قوله والاطلاع عليه لا يلزم ان يكون من ال
شكر فقيل تدرك هذا الجواب في الاول لان النزاع فيه انما هو في كون
المطلع منبأ لا في كونه شكرا فلا يتفاوت الحال بكونه من اثر الشكر
او من غيره بخلاف الثاني فان النزاع فيه انما هو في كون المطلع شكرا
قوله فمرجع ما يظهر من التعريفين هو النسبة بين المورد بين والمتعلقين
قوله ثم ما يظهر من هذا وهو النسبة بين الحمد والشكر قوله وذكر
الصفتين اجمالا لانه اسم الله تعالى عليهما بناء على استجماعه
بجميع الصفات في وجه تخصيصهما بالذكر من بين الصفات
واما التمييز الذاتي فالتمييز يحصل باحدهما في وجه الجمع بينهما
اجاب بانه تلويح اه وحاصله باختيار الشق الاول ووجه
التخصيص دلالة كل من الصفتين على الاستجماع المذكور اما الا
ول فبدلالة لفظية واما على الثاني فبدلالة التزامية كان اشار اليه
بذكر الاستتباع في الاول والثبوت في الثاني فكانه اراد
الجمع بين الطريقين في الكناية عن هذا الاستجماع التي هي ابلغ
من التصريح قوله كان تلويح اي اشارة خفية الى ان اسم الله
تعالى مستجمع لجميع صفات الكمال اي دال على جميعها لا على مجرد الذات

بتوجيه عنه وبناه على الوجه الثاني على كون التعريف بين صح صح

بل على الذات مع اتصافها بجميع الصفات وذلك الاشعار بالنظر
الى انه تع اخذ في تفسير لفظة الله تعالى مع الذات اتصافها بتلك
الصفتين الدالتين على ثبوت جميع صفات الكمال الموصوف بهما
بينه وفصّل بقوله اما الوجوب اه واما الحقاق بجميع المحامد اه
فلانه قال لفظة الله اسم للذات المستجمع لجميع صفات الكمال
وصدق هذه الدعوى وهو كون لفظة الله دالا على الواقع على
اتصاف الذات بتلك الصفات مطلب اخر انتهى رايته اخر القوله
واما وجه احتياج الاسم الله تعالى اه فتدبر قوله وقد فرع بعض
المحققين قال المحقق الطوسي في التجريد وجوب الوجود يدل على سرمد
يته ونفي الزائد والشريك والمثل والتركيب والمعاند والضد و
التحيز والحلول والاتحاد والجهة وحلول الحوادث فيه والحاجة
والالم مطلقا واللذات المزاجية والاحوال والصفات الزائدة
لا عينيها قوله والتحقيق انه تعالى اه كان يقال من المعلوم عند
العقل ان واجب الوجود من حيث هو كذلك يكون اكمل الموجودات
واشرفها فيجب اتصافها باشرف طرفي النقيض من اي صفة
اعتبر وهذا مسلك واضح مبني على تجرد وجوب الوجوب ويستنبط
منه اتصافه بجميع الصفات الكمالية اجمالا قوله فالان كل
كمال التحقق اه هذا بناء على ان المحمود عليه لا يجب ان يكون ا
اختياريا قوله ولا يفهم من الاسم العلمي قال صاحب الكشاف

يعلل وجه التدبر ان رد ان قوله اخر
فالمستجمع اسم له دون غيره بان
عن هذا التوجيه لانه يقتضي ترجيح الاسم
اسم في الالتجاء على ايراد الاسماء لا
احصل الدلالة على هذا التوجيه الا
ان يتكلف بان يقال انه تفريع على
ما ذكرنا استطرادا من قوله وكذا لا
يفهم اه الا على احسن الكلام [illegible]

صاحب الكشاف كان فرعون اسمه قابوس وقيل وليد بن مصعب بن
ريان قوله غاية الامر ان يختص ذلك اي الاشتهار بصفات الكمال
بما يختص اه من الاسماء يعني الذي لا يطلق على غيره قوله ومجرد
الاشتهار لا يوجب اه فيه ان خصوص الاشتهار يوجب هذا الا
نفهام في الجملة وان لم يوجب الانفهام وضعا والانفهام مجاز
او حقيقة عرفية كاف لكون الرحمن مجازا بعده ولعل نظرا الى هذا
قال اللهم الا ان يقال اه ومجرد انفهام خصوص الذات المشتهر بصفات
الكمال من اسم الله وضعا دون اسم الرحمن حداه الى الحكم باختصاص
هذا الاسم بالاول تنبيها على هذه التفرقة الوضعية قوله فدال
بوضعه على هذه الصفات اي بحسب الوضع كما مر انفا قوله يلزم ان يتصف
صفة الظلم اه قيل لانم اشتهار فرعون بصفة الظلم مطلقا كا
شتهار ذات الله تعالى بصفاته الكمال فالقياس غير صحيح وقال
فيه فان الاشتراك في قدر الشهرة كانه غير لازم لكن الظاهر قيل
للمانع قوله الحمد لله كان في الاصل جملة فعلية قيل وذلك لان الحمد
من المصادر والاحداث المتعلقة بمحالها والشايع في بيان
النسب والمتعلقات هو الافعال مع ان هذه المصادر ربما يكثر
استعماله منصوبا بافعال مضمرة قوله لان الدال حينئذ اما نفس العدول
اه واما دال نفس العدول على الاستمرار والدوام من حيث انه

انه لما ترك الفعلية المفيدة للتجدد فهم منه ذلك ظاهرا ان المطلق
هو ثبوت المسند للمسند اليه بشرط اللاتجدد وهو الاستمرار قوله
او الاسمية باصطلاح العدول فان الاسمية بنفسها تدل
على الثبوت لا بشرط التجدد ولا بشرط عدمه والعدول عما يفيد
التجدد قرينة ظاهرة على انه اريد بمجرد ذلك الثبوت المطلق
عن التجدد والثبوت المجرد عن التجدد هو الاستمرار قوله فهم
ويمكن ان يقال في توجيه التجرد وكون الاسمية دالة على الدوام
والتوفيق بين كلامي الشيخ والمص قوله قال الشيخ نفي الدلالة اللفظية
هذا هو وجه التوفيق بين كلامي القوم وكلام الشيخ واما توجيه
كلام الشيخ فهو انه عدل عن الفعلية الى الاسمية للدلالة اي لكون
الاسمية دالة عقلا على الدوام والثبات او يقال لا منافاة
بينهما بين كون الاسمية دالة على الدوام وكون العدول ايضا
دالا عليه فمع القول بدلالة الاسمية يصح ان يقال عدل عن ا
الفعلية اليها ليدل نفس العدول على الدوام قوله كالعدول مثلا
من الفعلية اليها وفيه تامل لانه قد مر انفا انهم قد يجعلون ا
اختصار الفعلية مقتضيا لايراد الظرفية وقد مر ان الظرفية تحمل
فعلية تقديرا فالظرفية انما يعدل اليها من الفعلية فكيف يصح
ان لا يوجد داع الى الدوام كالعدول مثلا حتى يصح افادتها التجدد

التجدد والثاني الان مرتكب بواسطة بعض الدواعي واقتضاء المقام
التقوي بالاسم كما سيجي كذا قيل اقول بين العدول عن الصورة الفعلية
الى الظرفية وبين العدول عن الصورة الفعلية الى الاسمية ~~كون الاول~~
التي خبرها ظرفية وكون الثاني داعيا الى الدوام لا يستلزم كون
الاول ايضا داعيا اليه فتامل قوله اللهم الا ان يفرق قيل هذا
الفرق بينهما مناف لما سبق منه تصريحا اقول كون الاسمية التي
خبرها فعلية كالفعلية المختصة في مجرد افادة التجدد لا ينافي صحة
الفرق بينهما بان الاول ينصرف الى الدوام عند وجود الداعي و
الثانية لا تقبل ذلك وهو ظ قوله والاوجه ان يفرق بين الفعلية
والاسمية التي خبرها فعلية فيه انه مشكل فيما اذا كان المسند
اليه في الفعلية الواقعة خبرا عن ضمير المبتدأ نحو زيد قام فان
النسبة الى الضمير الذي نسب اليه في الحقيقة فيحكم الفعلية بكون
نسبة القيام الى زيد على التجدد وفي الاسمية يكون النسبة
اليه في الحقيقة على الدوام وهما متنافيان فقيل في الجواب
لا يلزم من تحقق الدلالتين ثبوت مدلولهما ولا تنافي
بين الدلالتين واشتهر بان كون الكلام دالا على المتنافيين
يكون محذورا فلا عقلا والاولى ان يقال به التامل هو ان المنسوب
الى المبتدأ ليس عين المنسوب الى ضميره بل الذي نسب اليه مضمون
الجملة الفعلية وهو القيام بل الذي ينسب اليه مضمون الجملة الفعلية

وهو القيام فى الزمان الماضى لا مجرد القيام فاللازم هو ثبوت ان نسبة القيام
اليه متجددة واقعة فى الزمان الماضى ونسبة القيام فى الزمن الما
ضى اليه واقعة على الدوام اى غير مقيدة بخصوص وقت وزمن الما
فان تدبر فانه لا يخلو عن دقة قوله فيجوز ان يجئ بهذه الاسمية
التى خبرها فعلية قوله وقد يجاب جواب آخر عن السؤال المصدر
بقوله فان قلت قوله لان الاصل فى الخبر الافراد والاصل
فى الصفة ايضا الافراد فالتزام تقدير الصفة بالفعل دون
الخبر تحكم بحت والوجه حذف الصفة قوله يمكن ان يقال جواب
ثالث عن اصل السؤال ويمكن جعله توجيها للجواب الثانى وتتميما
له قوله ولئن لم يتقدم الاهتمام الذاتى على العرضى فينبغى ان
لا يتأخر عنه بل يحصل ان فى مرتبة واحدة حتى يتعارضا ويتساقطا
حكم بشيئى التقديم والتأخير على نكتة زائدة حتى انه تعالى يدعى
ان المقام ايضا يقتضى تقديم اسم الله تعالى لان الاهتمام بالحمد
ليس لذات الحمد بل لانه حمد لله فالاهتمام راجع اليه تعالى
حقيقة وهذا كما قيل فى قوله وجعلوا لله شركاء الجن انه
قدم الله على شركاء مع ان مرجع الانكار انما هو جعل الشريك شريكا
لان المنكر ليس جعل الشريك لكونه شريكا مطلقا بل لكونه شريكا له تعالى
فجهة الاهتمام هو الله تعالى حقيقة وفيه تأمل فان كون الحامد

الحامد بصدد الحمد والثناء لا ثناء من كان المحمود مقام وحال يقتضى مزيد
العناية بشأن الحمد الذى هو بصدده وهذا هو المراد بكون الحمد اهم
فى مقامه اى اهمية لكونه حمدا لله تعالى فهو امر واقع لكن ليس مما كان
تقديم الحمد على اسم الله تعالى ورجحانه بهذا وقد يجاب عن اصل السؤال
بان الاهتمام الذاتى بشأن اسم الله تعالى وان كان اهم لكن امره
كفت شهرته واستقراره فى العقول مؤنة ذكر ما يدل عليه فالا يليق
ذكر ما يدل على الاهتمام العارضى بالحمد لخفائه فانه ان فى
اظهار السرائر لا فى توضيح الواضحات قوله كون البلاغة مبتدأ
خبره يرجح قوله وقد يجاب عنه يحصل الجواب الاول ان الا
هتمام العارضى فى هذا المقام راجح بما يرجحه من كون البلاغة اه
فلا يعارضه الاهتمام الذاتى المرجوح وحاصل الجواب الثانى
ان فرضنا تساويهما فغاية الامر تساقطهما لكن ههنا
معنا ما يوجب تقديم الحمد وهو المحل بما هو الاصل اه وانت
خبير بان الثانى لا يصلح توجيها لكلام الشارح وقد كان الشبهة
عليه وتنديد قوله نزل منزلة اللازم بعض او جد القراءة قوله
لا قصور حقيقة عن الاحاطة اى عن مطلق الاحاطة لامكان
تحقق فرد منها وهى الاحاطة الاجمالية قوله كما ذكرنا فى
حاشية الشرح وهو ان يجعل قصور العبارة عن الاحاطة مثلا
ولا قصور العبارة وعدم كمالها فى افادة الاحاطة مبالغة

في قصورها فيها تنزيلا للناقص منزلة العدم او ان يجعل كلمة
من متعلق بالعبارة لا بالقصور هذا ما في حاشية الشرح ولا
يبعد ان يدعى في مثل هذا المقام النعم الالهية بلغت في الوفور
والكمال الى حد لا يتأتى احاطة العبارة بها ولو على طريق العموم
والاجمال قوله وانما يفيد وجها به لانه نكتة من جملة النكات
المحتملة وان كان قصور العبارة وافيا حقيقة على جميع التقادير
ومراعاة سائر النكات قال في حاشية الشرح بعد تفصيل
هذا التحقيق والتدقيق فاندفع ما يقال ان تحقق القصور في
كل الابهام بكلام المختصر قصور والا فالجزم بتحققه بكلام المطول
قصور قوله على الاطلاق لم يذكره اولا قوله على التفصيل لم
يبينه اخرا قوله فانما يستقيم على الاول اي على تقدير اجراء الاحاطة
على الاطلاق واعلم انه على تقدير الثاني اعني حمل الاحاطة على
التفصيلية لا يتم التقريب حينئذ لا يلزم من قصور العبارة
من الاحاطة التفصيلية عدم تعرض الجميع للمنعم به اصلا في
الظاهر المصير الى الاول مع كونه في اللفظ واظهر واولوية
الاكتفاء قوله فيكفي ذكره في حاشية الشرح قوله وقد يو
جه التعليل غاية الانعام في قوله ذكر كل توجيه هذا الكلام
ان يقال التعرض للمنعم به اما بذكر الكل اجمالا وتفصيلا و
بذكر البعض تفصيلا ولا شك ان الثاني غير ممكن وان لم يتعر

مطلب المصدر المضاف

ض له التوجيه وان ما انعم بنا او بانعام الله والمصدر
المضاف مفيد للعموم وذكر كل الانعام في قوله ذكر كل المنعم به اجمالا
فالاول واقع لا ينبغي ان يصار الى توجيه تركه فالذي يحتاج الى
نكتة في تركه هو الثالث ه التعليل يعني قوله ولئلا يتوهم اختصاصه
انما هو لهذا والظاهر انه لا خدشة فيه ح قوله وليس كذلك اما اولا
فلان التردد غير حاصر لجواز التعرض للبعض اجمالا الا ان يقال
بمعونة بالقياس الى ذكر البعض تفصيلا بل هذا اولى بتوهم
الاختصاص واما ثانيا فلان التعليل اذا كان مختصا بالشق
الثاني لم يعلم سبب ترك التعرض للكل اجمالا فلا يتم التقريب
اقول وقد عرفت مما قدمنا ما يتعلق بتوجيه المقام واما اخذ
المدعي مركبا وجعل كل من التعليلين تعليلا لجزء منه حتى يكون
المجموع دليلا واحدا فتم التوجيه لولا اعادة اللام في قول
الشارح ولئلا يتوهم قوله وهو كون الابتداء مناسبا للمقصود
وهذا معناه العرفي وقوله اي تفوق الابتداء مفهوم الفوقية
وقوله وكماله عطف تفسير على التفوق والمقصود التنبيه على ان
التسمية على طريق النقل دون الارتجال قوله لان التنبيه
انما يحصل بملاحظة كونه خاصا بعد العام ومعطوفا عليه
بناء على ان العطف يدل على المغايرة بين المعطوفين فاذا
عطف الخاص على العام دل على ان الخاص قد بلغ في الشرف و

التفوق بيان

[illegible]

والكمال الى ان يرتفع عن الدخول لجنة وعدّ نوعا آخر كما قال الله
حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ولولا العطف اولم
يكن خاصا بعد عام لما دل على هذا المعنى قوله فليتأمل امر با
التأمل لان براعة الاستهلال لا يحتاج الى ملاحظة العطف
اصلا ولكون المعطوف خاصا والمعطوف عليه عاما واحتياج
التنبيه الى ذلك لا يتوقف على اشتمال البراعة اليه هذا ما نقل
عنه في وجه التأمل واقول قد علمت بما تقرر في هذه الحاشية ان
التنبيه على فضيلة نعمة البيان منوط بعطف الخاص على العام وان
رعاية البراعة نشئا بمجرد ذلك الخاص فمجموع الكلامين يتفرع
على مجموع الامرين الاول على الاول والثاني على الثاني فلو جعل
من ذكر العطف وعطف الخاص على العام
المعلل هو المجموع العطف على العام مع ما يتضمنه من ذكر الخاص
وعطف اولا ثنيهما على رعاية ثم جعل المجموع تعليلا للمجموع كان
توجيها وجيها لا غبار عليه لان التعليل الثاني مستقل لكونه
تعليلا للمجموع فيضم الاول اليه لقولنا نقول لا استدراك في
ان يكون الجزء الاول مشتملا على فائدتين فيتعلق باحديهما
اعني الجزء الاول من المدعى اعني ذكر مطلق
صريحا وبالاخرى [illegible] ضمنا واعلم انه فرق بين تعليل المجموع
على التوزيع كما قلنا وبين تعليل الجزء الثاني اعني عطف الخاص
على العام بالمجموع كما ذكره المحشي اخرا فان عدم ملاحظة العطف

وعلى الجواب بوجه اخر
وهو ان التعليل الاول
لمطلق ذكر الخاص والتعليل
الثاني لذكره خاصا وعطفه
عاما فلا استدراك
محمد الدماغي

الاقتباس

اعلم بحقيقة المرام قوله خلق الانسان وعلمه البيان اقتباس من قوله تعالى
خلق الانسان علمه البيان ولو قال خلق الانسان علمه البيان لكان اقتباسا لطيفا
اذ هو اقتباس بلا تغيير هكذا افرق بينهما المولى عبد الرحمن الاموي في الحاشية العصامية
عنده بديباجة انوار التنزيل وفي الاتقان الاقتباس تضمين الشعر او النثر
بعض القران لا على انه منه بان يقال فيه قال الله تعالى ونحوه فان ذلك حينئذ لا يكون
اقتباسا وقد اشتهر عن المالكية تحريمه وتشديد النكير على فاعله واما اهل
مذهبنا فلم يتعرض له المتقدمون ولا اكثر المتأخرين مع شيوع الاقتباس في اعصارهم واستعمال
الشعراء له قديما وحديثا وقد تعرض له جماعة من المتأخرين فسئل عنه الشيخ عز الدين
بن عبد السلام فاجازه واستدل بما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من قوله في الصلوة وغيرها
وجهت وجهي الخ وقوله اللهم فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا
اقض عني الدين واغنني من الفقر وفي سياق كلام ابي بكر رضي الله عنه وسيعلم الذين اي
منقلب ينقلبون وفي اخر حديث لابن عمر رضي الله تعالى عنهما لقد كان لكم في رسول الله
اسوة حسنة انتهى وهذا كله انما يدل على جوازه في مقام المواعظ والثناء والدعاء في
النثر ولا دلالة على جوازه في الشعر وبينهما فرق فان القاضي ابا بكر من المالكية صرح
بان تضمينه في الشعر مكروه وفي النثر جائز واستعمله ايضا في النثر القاضي عياض في مواضع
من خطبة الشفاء انتهى اقول جزم بان بعض الشيوخ استعمل في الشعر ايضا وقال
الشيخ كمال الدين الورع الاجتناب والله اعلم بالصواب قال الامام
الكواشي في تفسيره اي علم الانسان البيان النطق والتميز او ما يقول او يقال له او
الكتابة او الخط والنثر وليهتدي الى مصالحه او الانسان آدم فالبيان اسماء الخلق
او الانسان محمد صلى الله عليه وسلم فالبيان علم ما كان وما يكون لان علمه في
القران انتهى لا يذهب عليك ان جميع هذه المعاني يمكن ان يتوجه ههنا الا انه على
تقدير ان يراد من الانسان آدم عليه السلام يكون في الكلام تلميح الى قوله وعلم
آدم الاسماء كلها وعلى تقدير ان يراد منه محمد صلى الله عليه وسلم يكون فيه تلميح

روى البيهقي في شعب الايمان عن الشيخ
ابي عبد الرحمن السلمي قال انشد احمد
بن يزيد لنفسه سل الله من فضله واتقه
فان التقى خير ما تكتسب ومن يتق الله
يصنع له ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن
المستعملين ذلك من الائمة الاجلاء الامام
ابو القاسم الرافعي ذكره الامام السيوطي

ابتغاء الى قوله سبحانه وتعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ويحتمل ان يراد
من الانسان هو الانسان المحصل للمعاني التام في علم البيان ومن البيان ذلك العلم
فيكون في الكلام ايماء الى براعة الاستهلال ويحتمل ان يراد من الانسان نوع الجنس
ومن البيان ما ثبته هذه على الحاشية ثم اعلم بان الانسان ماخوذ من الانس لانهم
يستانسون بامثالهم او آنس لانهم ظاهرون مبصرون ذكره البيضاوي فان
قلت هل الانسان عبارة عن هذا الهيكل المخصوص ام هو عبارة عن النفس النا
طقة الحالة في البدن قلت الانسان هو الهيكل المخصوص كما ذهب اليه جمهور المتكلمين
وقوله تعالى خلق من ماء دافق اى الهيكل قوى عليه وقد ذكر بان المفعول محذوف
اى خلق بدن الانسان ولم يسمع ما يقيم برهان على امتناع ظاهره كذا حققه المولى عصام
الدين في تفسير هذا القرآن المبين **قوله** بدائع المعاني من قبيل اضافة الصفة الى مو
صوفها اى المعاني التي لم يسبق مثلها قال المناوي البدائع جمع بديعة وهي الصفة
التي لم يسبق مثلها ويجوز ان يراد بالمعاني علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها
يطابق مقتضى الحال والمراد بالبدائع نكاته البديعة فيكون الاضافة بمعنى اللام
ويكون في الكلام براعة الاستهلال كما لا يخفى **قوله** في روائع البيان قال الفاضل
الاقوى الروائع جمع رائع على غير قياس وقيل جمع مروع نظيره لواقح جمع ملقح
وهو المروع مكان الروع اى الرعب والمعنى في البيان الذي كالمروع انتهى فيكون
اضافته كلجين الماء ويجيء تفصيل البيان فانتظر وفي بعض النسخ روائع في
الصحاح فرس رائع جواد والريع بالكسر المرتفع من الارض انتهى انت خبير بان
بان كلا منهما يصلح ان يكون ماخذا وتصوير المعنى ظاهر **قوله** على نبيه آثره عن ابي
سول بيتهما على تقرر دفنهما كما قاله المولى قاضي عياض في الشفاء، والفاضل الدواني
في شرح العقائد وفيه وجوه اخر ستطلع عليها فانتظر بالانتباه **قوله** بالكلل
الادبان لانه باق الى يوم الميزان ولا ينسخ بر الادبان ومصون عن التبديل
والتحريف والاصر والاغلال والتكاليف الشاقة في الحديث ولقد جئتكم بها

شيء في الدنيا ما رامت الدنيا انقطع فيها الشيء، **قوله** بقلب الهاء همزة لقرب
المخرج **قوله** لكونها في الجملة اى في بعض الاحيان وذلك اذا كانت للاستفهام
هذا او ما بعده وجهان لتقدم الهمزة وتوجيه الاول ظ واما الثاني فكان المقصود
منه انه لما كان مخرج الهمزة اقصى الحلق كان الاولى تقديمه على الذي مخرجه
الشفة **قوله** وادغام الميم بالكسر عطف على قلب الهاء همزة **قوله** مراده
بيان المعنى البحت كما هو الظاهر من قوله معناه كذا **قوله** لتزيدن ما لتكون كافة
لاداة الشرط عن اقتضاء الفعل **قوله** ونحوها حمزة حرف الشرط كراهة
بقاء الكلمة على ما كان عليه من المعنى والصورة مع وجوب قطعها عن المقتضى
الاصلي حيث وجب حذف الشرط بلا مفسد **قوله** لما ذكرنا في الحاشية قال ان
رفع اللازم صفة اللصوق فقط ان لصوق الاسم لا ما يلزم المبتدا، وان
جر صفة للاسم فقط ان ما يلزم المبتدا، وهو الاسمية لا الاسم ولذا
قال رحمه الله في المختصر والاسمية لازمة للمبتداء **قوله** وقال الرضي لصوق
الاسم غير لازم وانما اللازم اقامه اه كراهة توالي حرف الشرط والجزاء وفيه
بحث فان اقامة جزء من الجزاء غير لازم ايضا بل اللازم تحلل شيء بين حرفي
الشرط والجزاء كراهة توالي هما سواء كان من متعلقات الشرط [illegible] كى
تخفى منه او من اجزاء الجزاء نحو اما زيد فمنطلق **قوله** او لجعلها بان يجعل
المدعى مركبا فيكون المقدمي واحد المستدل عليه بدليلين واما اعتبار التركيب
في الدليل فغير مقصود للزوم الاستدراك **قوله** لان الفاء قد يتعلق او يعلم منه
انه جعل قوله الشيء في الجملة قيدا لكلا الامرين من الاقامة والابقاء لا للابقاء

فحسب وان احتملته العبارة فان هذا اولى وافيد قوله والتزم متى في خلال كلماته اي
والحال انها التزمت ههنا في خلال اجزاء الجزاء وههنا بحث وهو ان الواقع
ههنا حيثما ذكره انه ليس دخول الفاء في خلال اجزاء الجزاء بل انما وقعت في

حيثما ح

صدر الجزاء فالنكتة لا تتم ههنا فتبصر قوله لان اللازم للمبتدا اي هو الاسمية
وتوضيحه ان يقال ان ابقاء اثر المبتدا له مراتب الاول ابقاء الاسمية حقيقة
وهذا لا يتصور مع حذف المبتدا الثاني اقامة اسم مقامه الثالث لصوق
الاسم بما قام مقامه والمحقق ههنا هو الثالث الذي هو ادون المراتب فلذا
قال في الجملة قوله فيمكن اه ويمكن ان يوجه بجنبه ما مر انفا قوله هذا بيان لعدم
تحقق الاقامة والابقاء اه بالنسبة الى كلا الامرين اي لزوم الفاء ولزوم
لصوق الاسم قوله لان لصوق الموصوف وهو الاسم قوله في حكم لصوق
الصفة وهي الاسمية قوله اثر لابد من المبتدا المحذوف يظهر منه انه جعل
ضمير اثره في الشرح للملزوم كما هو الظاهر ويفهم من قوله فيما سبق انفا انه راجع
الى اللازم حيث قال اللازم للمبتدا اي هو الاسمية ولم يبق منه اثر
كذا قيل ووجه التفصي عن هذا التنافي ظ فان المراد بقوله لم يبق منهما
اثر انه انتفى هذا اللازم الذي هو اثر المبتدا الملزوم بالكلية وهذا
كما يقال لم يبق اثر من الدار اذا كان المراد انه درس بالكلية فلا تغفل
قوله واما بيانه اي بيان تحقق الاقامة قوله على الوجه الذي ذكرناه وهو
بها
ان لصوق الموصوف اي الاسم بما في قوة لصوق الصفة اعني الاسمية
قوله كان لصوق الاسم لكونه لاصقة لاما الواقعة موقع المبتدا حقيقة هذا

هذا او قد يقال في توجيه المقام الوجه ان يقال يراد بالاقامة جعل وجود اللازم
بمنزلة وجود الملزوم في الجملة فح فالمتصف لمتصف ظ واما بيان ابقاء الا
بينهما
ثر في الجملة فهو ان اثر المبتدا وعلاماته كثيرة في الاسمية والخبر والحمل
فلصوق الاسم بمنزلة وجود الاثر في الجملة وكذا علامات الشرط متعددة
من جملتها الشرط والفاء والجزاء فلزوم الفاء ابقاء لبعض الجملة كذا قيل افيد
قوله يشعر بظاهره حيث لم يتعرض لبيان معنى المضاف والمضاف اليه المنوط
عليه بيان المعنى الاضافي وقد قيل وجه الاشعار انه لولا الحمل على العلمية لم
يكن الحصر في المعاني والبيان وجه فان الصرف والنحو وغيرهما ايضا علم
البلاغة قوله باعتبار معنى الاصلي اي الاضافي والغير العلمي قوله الا ان
يلتزم كون البلاغة علما للعلمين حاصله ان البلاغة ههنا مستعملة في المعنى
العلمي اعني العلمين واضافة العلم اليه من قبيل اضافة العام الى الخاص
نحو علم النحو فعلم البلاغة ح مستعملة في المعنى الاضافي دون العلمي وانما المستعمل
تكلفا
العلمي هو معنى البلاغة وح يندفع المحذوران ويظهر الوفاق ما فيه
ان البلاغة علم للعلمين كعلم البلاغة لكن لا خفاء في انه اذا استعمل علم البلاغة
على الا يلاحظ علمية البلاغة ح فلا اشكال لان باقيا على حاله كعلم البلاغة
قوله
لا دخل لعلمية علم البلاغة في الجواب فلعله ذكره بيانا للواقع وتتميم
لكنه بهذا بيان قوله رتبة الى ان المضاف محذوف لا مقدر والعطف
على جزء الكلمة انما هو على هذا التقدير قوله ويكون جرته بالعطف الاخرة
ووجه الاستشهاد بالاية ازالة الاستبعاد حيث كان المتعارف حذف

فيه ان هذا الشغل بعد غير علاقة بمبنى السؤال
اذ مبناه على اعتبار علمية علم البلاغة لا على
اعتبار المعنى الاصلي الاضافي واذا اعتبر
المعنى الاضافي فلا حاجة الى اعتبار علمية
البلاغة اذ الغرض من اعتبار المعنى الا
خفاء في جواز رجوع الضمير الى البلاغة
ولا دخل فيه لعلميتها وايضا هذا
لا يلائم ما سيأتي من قول المحشي
الخطائي وغاية ما يمكن اه

محمد الداغي

المضاف اي منه المضاف اليه متعلقه و الرابطة باعرابه نحو واشتعل الشيب قوله في
يندفع بعض الاشكال وهو العطف على جزء الكلمة وبقي الاشكال برجع الضمير اليه
اللهم الا ان يعتبر رجوعه الى علم البلاغة وعلم التوابع علم البلاغة فتامل فيه
قوله فيندفع بكله اما العطف فلانه ح عطف العلم على العلم واما رجع الضمير فالى العلم
ايضا وقدر الكلام فيه كذا افيد وقد عرفت انه فاعه فتذكر قوله في الاول
اي في تقدير ان يكون العلم علم توابع البلاغة قوله وعلى الثاني [illegible]
اي على تقدير ان يكون العلم توابع البلاغة قوله التعبير الثاني وهو اقامة
المضمر مقام المظهر قوله وغاية ما يمكن ان يقال ان يعني لم يحمل على المعنى العلمي حتى
يترتب عليه الاشكال لان يحمل على المعنى الاضافي الا انه زاد فيه خصوصية هي زيادة
الاختصاص بالبلاغة حتى يختص في المعاني والبيان وح يكون تفسير علم البلاغة
بالمعاني والبيان وكذا تفسير علم توابعها بالبديع بيانا ناظرا الى المعنى الاضافي
لا تبيينا للمعنى العلمي قوله زيادة اختصاص بالبلاغة لا مطلق الاختصاص
والا لكان شاملا للصرف والنحو ونحوهما قوله ولو ادعاء اي ولو كان شمولها
بحسب الادعاء هذا وفيه انه مع ما فيه من التعسف لا يتم المدعى فانه لو كان كذلك
لكان ادق العلوم ونعم ما قيل انه تفريع على ما تقدم بواسطة مقدمة خفية مسلمة
هي ان دقائق العربية من جملة ادق الدقائق ويعضده قول العلامة في
الشرح ان المص لم يجعل هذا العلم ادق جميع العلوم بل جعل ثلثة من العلوم
ادق مما لولاها وجعل هذا العلم منها فتدبر قوله وان اراد معرفة ان اعجاز
الكلام بلاغته بان يكون بحظ الفائدة قوله لكونه اعلى مراتب البلاغة قوله

و يكون التأنيث باعتبار
المضاف اليه فيكون المعنى
ح

وقد كان
المدعى انه من
ادق العلوم
ح

يعني وجه انه اشارة الى الجواب
بان نكات البلاغة وذلك بان يعني
كلام تمتنع في كلام المص وان
غيرهم بما بينه فيكون معنى
كلام المص لما كان علم البلاغة
وتوابعها من اجل العلوم
ومعرفة نكات فيكون [illegible]
علم البلاغة ح كان لكونه ادق
العلوم
لعبد الحكيم الافندي

[illegible]

العطف المذكور في البراعة لا تقدح في الاول وهو ظ و تقدح في الثاني حيث
لا يحسن تعليل امر بمجموع امرين ليس لاحدهما دخل فيه بوجه وهذا مع وضوحه قد
اشتبه على بعض الفضلاء فكانه لم يتامل بقول المحشي فتامل تامل قوله وقد يقال
ملاحظة عموم كلمة ما يورث الفائدة في بعض المواضع هي التفخيم والتعظيم والتعميم
المستفاد من كلمة ما الموصولة وفيه نظر لان الموصول المبين بالبيان بل باي
خاص كان لا يفيد التعميم واما التفخيم والتعظيم فانما يفيدهما للابهام لو كان العموم
كذا افيد قلت عدم افادة العموم مسلم ان اراد العموم بالنسبة الى البيان وغيره لكن
ليس كلام القائل فيه بل في عموم الموصول بالقياس الى سائر افراد البيان و وهم ان
اراد العموم بالقياس الى سائر افراد البيان وذلك لان بيان الموصول العام
بخاص يخرجه عن شموله اما هذا سوى الخاص لا عن شموله جميع افراد الخاص فتامل
قوله وكان هذا اوفق بما عليه ائمة المعاني اذا حيث رجحوا الخ قال الشيخ في قوله
لنا ما هي اقبال و ادبار لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما الحقيقي بل
انها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت منهما وليس ايضا على حذف المضاف
وان كانوا يذكرونه منه التشبيه ووجه الرجحان على ما اشار اليه الشيخ تضمن
المجاز العقلي مبالغة بليغة لا يتضمنها المجاز اللغوي ولا المجاز في الاعراب
هذا والمناسب هنا نقل ترجيح المجاز العقلي على اللغوي لا على حذف المضاف
الذي هو مجاز في الاعراب كما فعله المحشي لان الفضل بمعنى المفضول والفاضل
هو مجاز لغوي قوله وذلك ان لا تعسف في الكلام تجوزا اصلا اي لا التجوز
اللغوي في فضل ولا العقلي في اضافة الخطاب قوله ما يخل بفصاحته

قوله فيه بحث لان المناسب نقل ترجيح المجاز العقلي
على المجاز في الاعراب لان الشيخ رجح على المجاز
اللغوي كما ذكره في فصل الخطاب وتابعه
عنه قوله وكان هذا اوفق بل المناسب الخ
ان القول ويؤيده ما عليه ائمة المعاني حيث
رجحوا المجاز اه وعلى تقدير تسليم كون
المناسب نقل ترجيح المجاز العقلي
على اللغوي يمكن ان يقال انما نقل
ترجيح المجاز العقلي على المجاز في الاعراب
اشارة الى ان الاول ابلغ من الثاني
كما انه ابلغ من المجاز اللغوي
فاعرفه محمد الداني

بيان لما يوجب وفيه اشارة الى ان المراد الخلوص عن منافات الفصاحة و

البلاغة كما يفهم من الكشاف فيندفع ما قيل ان ذلك لا يطرد في جميع القران الايهام

سيما المتشابهات خصوصا على راي من قال لا يعلم تأويله الا الله قوله

وقدم كون الفصل بمعنى المفصول على كونه بمعنى الفاصل مع ان كون الخطاب

فصيحا ليس في مرتبة كونه فارقا بين الحق والباطل قوله فالظ ان اصله

اءل بهمزتين قلبت الهمزة الثانية بجنس حركة ما قبلها واما على تقدير كون

الاصل هو الاهل فقد قلبت الهاء همزة لقرب المخرج ثم قلبت الهمزة الفا

لانفتاح ما قبلها قوله جمع صحب بالسكون اسم جمع فيه انه ينافي ظاهرا

ما قال انه في شرح قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا

مهلا من ان السفر جمع سافر كصحب وصاحب فتدبر رحلة قوله فاطهار جمع طهر

جواب شرط محذوف اي اذا عرفت ان افعالا لا يجمع على افعل فاطهار لا يكون

جمع طاهر بل جمع طهر كقفل واقفال قوله فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث

قيل لان صورته الحالية منعت من اجراء التصريفات فيه على ما بين في افعل

التفضيل او كونه في الاصل على افعل يمنع من اجرائه على حسب صورته الحالية

قوله وقال ان عمر الا بكر الناعي الحي ~~[illegible]~~ احد الاولين عمرو بن مسعود

وبالسيد الصمد * واول الاخر ولقد طعنت مجامع الربلات الربلة لكو

نت الدرون لان مردم والربلات جمع كذا في المهذب قوله فاذا اريد

جمع خير المخفف على اختيار جمع التكسير قوله معناه مهما يكن من شيء متاع

الى التمتع في الدنيا الخ فلذا افيد جزمه بوقوع الجزاء لجعله لازما لوقوع شيء في

لعل وجهه ان اطلاق الجمع عليه بمجاز
لكونه اسم جمع او على مذهب الاخفش
من ان اسم الجمع جمع على اصطلاح النحاة
على انه لا تصريح في كلامه بان
صحبا جمع صاحب محمد الدباغ

رحمه او يقال مجد مثاله
[illegible] الله

قوله لا للصرفة اي صرف قلوب اهل [illegible] عن المعارضة قوله او غيرها

كالاخبار عن المغيبات ومخالفة اسلوبه لاسلوب الرسائل والخطب و

الاشعار لا سيما في المطالع والمقاطع قوله فذلك البحث اي الحصر غير مستقيم

قوله الا معرفة ان الاعجاز ثابت له اي تحصيل الشق الاول هو معرفة

نفس اعجاز القرآن وتحصيل الشق الثاني هو معرفة ان سبب اعجازه هو كما

ل البلاغة لا غير وتحصيل الشق الثالث الذي عليه بناء الجواب هو معرفة

اعجازه المسبب عن كمال البلاغة ثم ان الشق الثاني يشتمل على حكمين

احدهما ان سبب اعجازه كمال البلاغة والثاني ان سبب اعجازه ليس امرا

غير كمال البلاغة ثم الحكم الثاني يعلم بما ذكر في علم الكلام وربما يذكر في بعض

كتب هذا العلم ايضا والحكم الاول لا يعلم على التفصيل والتحقيق الا بهذا العلم

فصح ان المجموع لا يعرف الا بهذا العلم فلو اجيب باختيار الشق الثاني لم

يبعد لكن حمل عبارة المحشي عليه لا يخلو عن بعد حيث خلت عن اداة الحصر فتامل

قوله فليتامل تامل تحقيق لا اعتراض لتعرف الفرق في ذلك بين العلمين فان

ما يعلم في علم الكلام من كون القرآن معجزا بكمال البلاغة ليس الا على سبيل التسليم

والاجمال دون التحقيق والتفصيل كيف فلا يعلم منه وجه بلاغته في نظمه

بكماله وحقيقة الامر انما يذكر في علم [illegible] الكلام فان المبادي اليقينية

على طريقة التسليم فانما يعلم تحقيقها في علم البلاغة ولا ينافي ذلك بناء

الكلام على المقدمات اليقينية من كون القرآن في اعلى طبقات البلاغة

مقدمة ماخوذة من علم البلاغة مستعملة في الكلام لعلم ربما يكون ماخوذة

تحقيق ان يقال انه اقتصر في الجواب
على التعرض لهذا الحكم اي الحكم بالاول
لكونه محط الفائدة في الجواب لانه
الذي يختص بهذا العلم فالحصر المراد
والذي لم يتعرض للحكم الثاني لانه
لا يتوقف على التعرض له او يقال
السكوت في معرض البيان يفيد الحصر
في المذكور ولعل قوله هاهنا
لعدم المذكور بين محمد [illegible]

929

0

K:660